أسعد والهذالين والرئيس بايدن و "معادة السامية"!

كتب حسن عصفور/ في شهر يناير قام "شخص بريطاني" بعملية حجز 4 رهائن داخل كنيس يهودي بتكساس، فلم تنم أمريكا، إدارة ومجلس أمن قومي، وقبلهم الرئيس بادين، رغم وضعه الصحي وتقدمه في العمر، حتى تم انتهاء العملية بـ "تحرير الرهائن" فغرد الرئيس الأمريكي فرحا، ومتوعدا بأن بلاده ستقف بقوة ضد "معاداة السامية".

بالطبع لم ينس السفير الأمريكي في تل أبيب المسارعة في تقديم "التهنئة" بسلامة "المحررين اليهود" من "الكارثة" التي كادت أن تقع، على يد شخص بحثوا عن تفاصيل حياته، وفتحوا خطا ساخنا مع بريطانيا لمعرفة ما يمكنهم معرفته، وحاولوا لصق تهم مبكرة بأنه "داعشي" شقيق لمتهمة بالتطرف، كي يبرروا أن العمل ضد "الإنسانية" جمعاء، بعيدا أن يكون حالة غضب وجد فرصة له داخل كنيس سهل الوصول اليه.

مع الرفض لأي فعل ضد أناس بحكم الدين، فما يهمنا مقولة الرئيس الأمريكي بأن بلاده ستقف ضد "معاداة السامية"، رغم أن المحتجزين أمريكان دينهم يهودي، فالسامية لا علاقة لها بهم من قريب أو بعيد، كما هو المسلم الأفريقي الأمريكي، ليس ساميا، فالسامية ليست سمة للدين، بل هي عرق إنساني، مرتبط بأهل المنطقة العربية، بعيدا عن الدين والهوية.

ولكن، ليقل ما يقل، فما دام رفض "معاداة السامية" ليكن موقفا عاما، وليس اختزالا لليهود أينما كانوا، ولا يمكننا سماعها إذا ما كان الحدث ضد مسلمين أو مسيحيين، أو أمريكان من غير اليهود، كان عربي الأصل أم أرجنتيني، وكأن الأمر مقتصر فقط على "اليهود" استخدمت لتمرير أفكار أن "اليهود" حيثما كانوا هم "شعب وقومية" وليس دين له أتباع من كل الجنسيات، خدمة لدولة الكيان الإسرائيلي ودورها.

ولكن، دون فتح باب التاريخ والتزوير غير المتناهي في استخدام عبارة "معاداة السامية"، فقد حدث في ذات زمن عملية احتجاز "الأمريكان اليهود"، أقدمت قوات جيش الاحتلال على مسلسل من الإعدامات ضد فلسطينيين، مسنين

وشباب، من أبرزهم عمر أسعد (80 عاما) يحمل الجنسية الأمريكية، و"شيخ الأرض" سليمان الهذالين (57).

خلال أيام، قام جيش الاحتلال بارتكاب جريمتي حرب علنية، فقط لكون فلسطيني فوق أرضه رفض أن تصادر أو يكون خانع، وكلاهما سامي نقي 100% ما دامت "السامية" معيارا، ولن نذهب لجريمة تطهير عرقي وعنصرية كانت تمارس على الهواء ضد الشيخ جراح وسلون في القدس، وأيضا لأنهم "ساميين فلسطينيين" معتزين جدا بذلك النسب الجيني والوطني.

جرائم حرب خلال أيام، منها ما كان بثا على الهواء، بل تحت بصر ديبلوماسيين أمريكان وأوربيين وأجانب بالقدس المحتلة، لم تحرك ساكنا لا للرئيس الأميركي الذي ربما لم يسمع أو يقرأ عنها، ولا إدارته التي وزير خارجيتها "يهودي" ولا نعرف هل هو "سامي" أم "غير سامي"، وكذا سفيره في تل أبيب "يهودي" وأيضا لا نعلم هل يعتبر "سامي أم غير سامي".

جرائم حرب وعمليات إعدام لمسنين، لم تترك أثرها على الإدارة الأمريكية لأنهم ليسوا "يهودا"، فنتذكر قبل فترة عندما تم قتل مستوطنة ومستوطن خلال عملية مقاومة ضد غازي مغتصب سارق ارض، كمية الاستنكارات التي أصدرتها تلك الإدارة، ومطالبتها بمحاسبة وملاحقة من قام بعملية ضد لصوص وإرهابيين.

عمر أسعد فلسطيني أمريكي أعدمته قوات جيش الاحتلال لا يثير غضب بادين، سليمان الهذالين وقف بعنفوان ضد لصوص الأرض، لم يجد مساحة اهتمام من إدارة بايدن...

نماذج تقدم الى "الرسمية الفلسطينية" التي تلهث وراء "استرضاء" بايدن وجماعته يهودا وغير يهود، لا يجرؤن إدانة إعدام مسنين، منهم يحمل جنسيتهم، إدارة تهتز رأسا وقدما وجسدا لو جرح إرهابي يهودي في نابلس أو بيت لحم أو أمام بيت الكرد وصالحية بالشيخ جراح، فيما لا يتأسفون لإعدام فلسطيني أي كان...

هل نعتب على أجنبي لا يهتز لإعدام الفلسطيني، يعتبر الكيان رأس حربة مشروعه العدواني، ام إدارة تعتبر أنها فلسطينية لا تهتز لشهداء يتم إعدامهم، سوى بكلمات لم تعد تهز فأرا في مستوطنة!

ملاحظة: جيد عدم "زعل" رئيس الحكومة د.اشتية مما كُتب حول فضيحة مركز خالد الحسن...ولكنه هرب من الصح الى الغلط...بدل من تشكيل لجنة تحقيق لمن سرق طالب باستمرار المتهمين بما سُرق...خربتها هيك يا دوك!

تنويه خاص: مرة يغلط الرئيس عباس ويسبقنا بإعلان ميدانين بأسماء الشهيدين أسعد والهذالين..مكرمة ما بتكلف "مصاري" بس بدها شوية "كرامة"!

أسئلة قانونية تقفز الى المشهد ما قبل "المجلس المركزي"!

كتب حسن عصفور/ بدأت عجلة عقد "المجلس المركزي الفلسطيني" في التسارع يوم 6 فبراير 2022، ووفق أمين سر المجلسين الوطني والمركزي محمد صبيح، ستوجه لكل الأعضاء البالغ عددهم 141.

الدعوة بذاتها، ليست سوى إجراء بيروقراطي يستبق أي جلسة "عادية"، ولكن الرقم المعلن، يفتح بابا لطرح أسئلة ترتبط بالمهام التي أعلنها صبيح في دعوته، بانتخاب أعضاء جدد باللجنة التنفيذية (إكمال الشواغر) وربما يكون منها رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، الذي غاب عن ذاكرة أعضاء وطني المقاطعة 2018 لأسباب خاصة برغبة الرئيس محمود عباس، وكذا انتخاب رئاسة المجلس الوطني بكامل هيئتها (رئيس ونائبين وأمين سر)، الى جانب قضايا سياسية متشعبة.

ولأن المسألة السياسية ليست جزءا من "الجانب القانوني"، فلا ضرورة للتطرق لها راهنا (سوى التذكير بعلاقة المنظمة والدولة والسلطة)، لكن الحديث عن توجيه الدعوات والانتخابات هي ما يجب مناقشته، في ظل ما أعلنته رئاسة الوطني.

مبدئيا، نعلم أن آخر دورة للوطني الفلسطيني في رام الله 2018، منحت "المجلس المركزي" صلاحيات المجلس الوطني، دون تحديد أو استثناء ما، رغم ما يحيط بتلك الإحالة من التباسات تفتح باب التشكيك الدستوري بقرارات تتعلق بجانب قانوني.

من حيث المبدأ، كان يجب أن توجه الدعوة لأعضاء المجلس المركزي ولكل من يستطيع من أعضاء الوطني المشاركة في حال الذهاب الى انتخابات للتنفيذية، باعتبار أن أعضاء التنفيذية يتم انتخابهم من أعضاء "المجلس الوطني" ولس فقط "المركزي"، لذلك تم تعويض غياب الانعقاد الكامل بدعوة من يستطيع الحضور، وهو ما كان في مركزي 2009، عندما تم انتخاب أعضاء للتنفيذية.

ولذا عدم دعوة أعضاء الوطني للمشاركة (من يستطيع) يمثل أول حالة تشكيك في قانونية الجلسة القادمة.

كما أن انتخاب رئيس الصندوق القومي يتم من المجلس الوطني مباشرة منذ تأسيس منظمة التحرير عام 1964، وهو الوحيد الذي يتمتع بتلك الحصانة الخاصة حماية لحساسية المنصب، ما يتطلب فيما لو تم الإقرار بضرورة سد الثغرة القانونية السابقة، توضيح آلية انتخابه، وفق القانون، وليس وفق "الهوى الفصائلي" أو "المصلحي".

وتلك ثاني ثغرات تفتح باب التشكيك القانوني.

وبما أن جدول الأعمال يتضمن انتخاب "رئاسة الوطني"، فوفقا للقانون يتم انتخابها من جلسة عامة قانونية للمجلس الوطني، وليس غيره، وفي حال تم ذلك عبر "المركزي" دون تحديد قانونية الانتخاب ستكون محل جدل وطني عام، خاصة وهي الهيئة التي تتحمل مسؤوليات خاصة، منها حماية الميثاق والقانون الأساسي.

وتلك ثالث قضايا محل التشكيك.

وبعد قرار الرئيس عباس المختفي خلف قرار محكمة دستورية (تغيب كثيرا جدا) في ديسمبر 2018 بحل المجلس التشريعي، كيف سيتم التعامل مع أعضاء المجلس التشريعي الذين يصبحون أعضاء في الوطني من نسبة الأرض المحتلة،

وهل لا زالوا أم تم شطبهم، وأيضا ما مصير رؤساء لجان التشريعي الذين يصبحون أعضاء في المركزي.

مسألة حساسة وشائكة عدم توضيحها أو التعاطي مع قرار الرئيس والمحكمة سيدخل المركزي في باب جدل قانوني واسع، خاصة وأن الرئيس عباس لم يلتزم بالجزء الآخر من قرار الحل، بإجراء انتخابات خلال 6 أشهر من تاريخ القرار..وهذه رابع قضايا التشكيك.

ووفقا لما أعلن، يقوم المركزي بانتخاب رئيس اللجنة التنفيذية وأيضا رئيس دولة فلسطين، لكن هناك تغييب واضح لمسألة رئيس السلطة الفلسطينية، رغم أنها قائمة ولا يجوز تجاهل رئاستها، فلو أراد المركزي أن يجمع بقرار بين الرئاسات الثلاثة (تنفيذية، دولة وسلطة) في شخص واحد وبقرار واحد، يجب أن يكون قانونيا.

السؤال: ما هو القانون الذي يمنح المجلس حق انتخاب "الرئاسات الثلاثة"، خاصة وأن الأرض المحتلة يمكنها القيام بوظيفة انتخاب رئيس السلطة، ولا يجوز تمديدها خارج القانون الأساسي للسلطة (الدستور)...وهذه خامس قضايا التشكيك.

ومما سيكون تحت النقاش الوطني، كيف سيتم التعامل مع منظمة التحرير ودولة فلسطين والسلطة الفلسطينية، وفق أي قانون، وهل سيتم الغاء القانون الأساسي للسلطة لصالح قانون المنظمة، وهل قانون المنظمة هو دستور الدولة.

قضية سادسة ستكون تحت باب التشكيك ..اي قانون سيكون ناظم لذلك!

وسؤال يرتبط بكل ما سبق، ما هي الهيئة القانونية التي يمكن أن يلجأ لها أي متضرر من أعضاء الوطني، في حال تم تجاهل حقوقه، أو الفصائل التي ستتضرر من تغييب ممثليها أو أعضاء التشريعي المنحل بقرار "دستوري"...

هل هناك محكمة دستورية للفصل أم هي مفتوحة لهيئة المكتب...وهنا أبواب جهنم التشكيكية كلها ستفتح!

بالتأكيد، هناك قضايا شائكة سياسية وقانونية لن تجد لها جوابا في القانون الحاكم لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما يفرض التفكير العملي بكيفية "فك ألغازها" قبل التفكير بفك ألغاز الرغبات الذاتية لهذا الفصيل أو ذاك المسؤول.

دون "نرجسية" باستغلال قوة ليس حقيقة، من الضروري تحديد أجوبة قانونية وفق النظم المقرة وليس المنتظرة والفرق بيّن وكبير بينها... لو أريد للشرعية ألا تبقى تحت الطعن المتلاحق!

ملاحظة: تصريح ناطق حمساوي بأن منظمة التحرير لا تمثل حتى جزء من الشعب الفلسطيني، خطيئة سياسية وجب سحبها والاعتذار عنها باعتبارها سقطة...غير ذلك تكون رسالة الى دولة الكيان بأن خيار "الاستبدال" جاهز!

تنويه خاص: لكم أن تتخيلوا الفرحة اللي بشروا بها العمال الفلسطينيين العاملين داخل الكيان، بأن أموالهم يمكن أن تُحول الى البنوك الفلسطينية...شفتوا لوين وصلتوا "شعب الجبارين"..خيبة تخيبكم من النهر للبحر ومن الناقورة الى رفح!

التهديد الكلامي نقاب لعلاقة أمنية تتطور بين حماس وإسرائيل ؟!

كتب حسن عصفور/ منذ "حرب مايو" 2021، بما لها الكثير وعليها القليل، ودون التوقف عند رغي البعض تشكيكا، فالوضع بين قطاع غزة ودولة الكيان يعيش مرحلة بناء "قواعد انفصالية" أكثر فأكثر عن الضفة والقدس، بوعي كامل من دولة العدو، تنفيذا لخطة شارون الاستراتيجية نحو "كيان غزة" الخاص، و"بلديات موسعة" في الضفة دون المساس بالقدس.

حرب مايو، التي بدأت انتصارا للقدس وتحديدا أهالي الشيخ جراح وسلوان، لم تغير من واقع الأمر كثيرا في مسببها، ربما العكس يحدث، لأن توقفها لم يرتبط بقواعد خاصة حول "حقوق" واضحة، وعل حجم جرائم الحرب في أيام العدوان الأخيرة نالت من البحث عن أسس تحاصر التطهير العرقي والعنصرية ضد أهالي الحيين المقدسيين، لكنها حرب فتحت مسار خاص لأهل قطاع غزة.

منذ وقف "حرب مايو"، زادت وتيرة الحديث عن "تحسين مستوى المعيشة" لسكان قطاع غزة، وفتح باب العمل داخل إسرائيل لآلاف من العمال والتجار،

وفك بعض ملامح الحصار الاقتصادي، مترافق مع انطلاق حركة "إعادة إعمار" و"اعمار" في ذات التوقيت، وتطوير المعادلة التي سادت منذ حرب 2008 وتعززت بعد حرب 2014، "مال مقابل تهدئة" الى "اعمار مقابل أمن"، والتي دخلت مسارها منذ ما بعد وقف "حرب مايو" الأخيرة.

المعادلة الجديدة منحت حماس اعترافا رسميا بكونها "الحاكم الرسمي" لقطاع غزة، وأن خط التواصل مع إسرائيل لم يعد عبر "النافذة القطرية" أو مصر، خاصة بعدما منحت حق التعامل الرسمي مع تصاريح العمل داخل الكيان، وتلك عملية أمنية بامتياز، فلا يمكن السماح لعامل تضع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، خاصة الشاباك، "ملاحظة رفض أو شك" حول اسمه من نيل التصريح، ولذا ستنقل المعلومة من "الأمن الإسرائيلي الى أمن حماس"، وهذا تغيير جوهري في العلاقة بين الطرفين، لم يكن سابقا.

تطور العلاقة الأمنية بين دولة الكيان الإسرائيلي و"حكم حماس"، وما بات بينهما من "مصالح متنامية"، لا يؤشر ابدا الى وجود ملامح الذهاب الى "معركة شاملة" بين الطرفين، وأن أي حرب قادمة لن تكون وفقا لحساب "بيدر قطاع غزة"، بل ترتبط بما هو "إقليمي عام"، خارج المصلحة الفلسطينية، أو أن تبادر حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب بعملية اغتيال كبرى عشية الاتفاق النووي مع إيران، لجر المنطقة الى بؤرة اشتعال خارج التوقعات.

ولذا، كل التسريبات التي تطلقها بعض من "مراكز النفوذ" في حكم حماس الغزي، أو تصريحات بعض من مسؤوليها، بمنح حكومة "الثنائي ونصف" في تل أبيب مهلة زمنية الى يوم كذا، ليست سوى ردح كلامي، لا قيمة له على الاطلاق، ولا يمثل وزنا سياسيا، بل يتحول الى مسخرة شعبية محلية، فالحروب لا تبدأ عبر تصريحات "صبية الكلام"، ربما يكون آثار تلك "الرسائل غير الذكية" استخفافا لا أكثر.

ولعل زيادة "الاستعراض العسكري" مؤخرا في قطاع غزة لم يكن رسالة "أمنية" لإسرائيل، كما حاولوا الحديث، بل هي رسالة سياسية بامتياز، أن "حكم حماس" في قطاع غزة بات له "أنياب" تحميه من البعد الداخلي في ضوء حركة غضب

شعبي متنامي لأسباب متنوعة يمكن أن تنفجر في كل لحظة، فمخزونها أعلى بكثير من القدرة على السيطرة عليها بسبل تقليدية.

التهديدات الكلامية بفتح باب جهنم على إسرائيل خلال أيام، ما لم تستجب لطلبات "حكم حماس"، محاولة لذر الرماد في عيون أهل فلسطين، عن نمو علاقة أمنية خاصة تسير بلا ضجيج مع حكومة دولة الكيان، في سياق المصلحة الجديدة، ومن أجل تعزيز قواعد الحكم الخاص، الى حين أن تبدو في الأفق تغييرا للمعادلة الراهنة.

دولة الاحتلال، استثمرت "حرب مايو" في زيادة بناء "جدار الفصل" بين بقايا الضفة والمحميات الناشئة بها تحت حكم سلطة "مرتعشة"، و"نتوء غزة" تحت حكم حماس "القوية"، وهي ستعمل على تعزيز ذلك بسبل مختلفة، وأشكال متباينة.

يحاول البعض أن يستنبط شكلا جديدة لمقولة "تجوع يا سمك" الستينية، ولكن لم نعرف من سيكون "طعام ذلك السمك"!

ملاحظة: مسارعة أدوات أجهزة السلطة الأمنية في الضفة بتشويه الحالة الخاصة لشباب جنين، لم تأت سوى بثمار فاسدة..الحل مش بتشويه الناس يا مشوهي العقل!

تنويه خاص: محزن أن تكون "الأمم المتحدة" صاحبة مبادرة لـ "حل أزمة السودان" وليس مبادرة عربية...مؤشر لا يبشر خيرا خاصة مع الحماس الأمريكي الأوروبي لها...ويا خوف ما تصير "كعب أخيل" العربية!

السلطة الفلسطينية فاقدة لرئيس...!

كتب حسن عصفور/ أثارت قرارات مركزية فتح (م7) يوم 18 يناير 2022 جدلًا "نسبيًا" في المشهد الفلسطيني، حيث تقدمت بترشيح أعضاء من بينها لشغل "شاغر" في تنفيذية منظمة التحرير والذهاب لاستبدال هيئة رئاسة المجلس الوطني بكاملها، رئيسًا ونواب وأمين سر، مع تأكيدها على التقدم بتجديد الثقة في رئاسة رئيسها محمود عباس في منصبيه، رئيسًا للتنفيذية وكذا لدولة فلسطين.

ونظريًا، ووفق بيان رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون (أبو الأديب) الذي أعلن دعمه لقرار تغيير رئاسة الوطني، فالمجلس المركزي سينعقد يوم 6 فبراير 2022، مالم يحدث "حادث عرضي" يُعيق ذلك، ووفقًا لتركيبة المجلس، فما أقرته مركزية فتح سيجد النور دون عائق تصويتي، مع بعض من "شوشرة" فصائلية خارجه، ومساومات من البعض داخل قاعته لحصد بعض من "مكاسب اللحظة السياسية"، بعيدًا عن بيانات تتدفق يمينًا وشمالًا.

ما بعد 6 فبراير، سيكون هناك "ملامح شرعية" سياسية – قانونية جديدة، ستفرض ذاتها بقوة المشهد القائم، وستمنح الرئيس عباس زمنًا مضافًا لشرعيته التي أصابها الكثير من "الغث الوطني"، في منصبي رئيس اللجنة التنفيذية، الغائبة غالبًا عن الحضور أو المشاركة في القرار، والمنصب ليس سوى سلطة تُضاف لسلطات تستخدم عند الحاجة الجدلية بخصوص "الشرعية"، وكذا تجديد الثقة به رئيسًا لدولة فلسطين، التي تنتظر من رئيسها "إطلاق سراحها" بعد اعتقال دام 10 سنوات، منذ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول عضويتها المراقبة 194، بقرار رقم 19/ 67 لعام 2012، وما أقره المجلس المركزي في مارس 2015، ومنحه دولة الاحتلال سقفا زمنيا يبدو أنه لن ينتهي.

ولكن، ما غاب عن مركزية فتح، هو عدم الإشارة نهائيًا إلى رئاسة السلطة الفلسطينية، التي فقد رئيسها شرعيته القانونية، وفقًا للنظام منذ سنوات بعيدة، ما كان يتطلب من الهيئة القيادية الفتحاوية أن تتذكر ذلك "المنصب" لأهميته السياسية في المرحلة الانتقالية.

موضوعيًا، مركزية فتح لم تتحدث عن خيار يمكن أن تتقدم به الى المجلس المركزي القادم، حول انتهاء عمل السلطة الفلسطينية، وبالتالي الخروج من "المرحلة الانتقالية" التي انتهى مفعولها القانوني منذ عام 2000، والسياسي منذ اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، والذهاب نحو ترسيم "دولة فلسطين" مؤسسات وسياسة".

أن تتجاهل مركزية فتح الحديث عن رئيس السلطة، يتطلب منها، قبل غيرها، توضيحًا استباقيًا لعقد "المركزي"، هل السلطة الفلسطينية ستبقى مستمرة في وظيفتها التي حددها النظام الأساسي عام 1996، والمعدل عام 2005، أم هي

في طور الانتهاء، وستبحث رؤية جديدة وفقًا لقرارات الرسمية منذ 2015، وحتى سبتمبر 2020، وفبراير / مارس 2021، التي أكدت "فك الارتباط" بدولة الاحتلال، والذهاب لترسيم دولة فلسطين.

أما الذهاب إلى بقاء السلطة الفلسطينية حكومة ومؤسسات دون أن تشير إلى رئيسها، فتلك نقيصة سياسية قانونية، لا يجب أن تستمر، وهو طعن بالنظام الأساسي الذي يستخدمه الرئيس عباس والمؤسسة الرسمية، وفقًا للحاجة الخاصة، بحق أو بدونه، ولذا يمكن لأي فلسطيني أن يطعن بأي قرار يصدره الرئيس عباس يتعلق بالسلطة الفلسطينية القائمة، ولن يحميه "القانون" باستخدام منصبيه الآخرين (رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس دولة فلسطين)، دون أن يكون هناك نص دستوري جديد، يلغي وجود مؤسسات السلطة ورئيسها وتستبدل بمؤسسات الدولة ورئيسها.

وفي حال عدم الذهاب إلى خيار استبدال السلطة بالدولة، على المركزي أن يعلن بشكل رسمي تعديلًا قانونيًا، يعتبر رئيس دولة فلسطين هو رئيس السلطة الانتقالية إلى حين تطبيق قرار ترسيم دولة فلسطين.

دون ذلك، تصبح هناك ثغرة قانونية وسياسية تفتح الباب للنيل من "بقايا الشرعية" المتهالكة أساسًا...إن لم يكن رغبة بتدمير كل "قواعد الشرعية" بأسماء مستعارة جديدة!

ملاحظة: إيران لأول مرة تتهرب من تأييد هجمات الحوثيين ضد أبو ظبي...وروسيا وأمريكا لأول مرة ترى فعلهم "إرهابي"، فيما الحمساوي الغائب عن النشاط الوطني العام الزهار يعلن تأييده لتلك الهجمات..طيب يا زهار هو انت يا بتسكت خالص يا بتخبص خالص...كملها سكوت بتريح وبترتاح!

تنويه خاص: مسؤول العلاقة مع دولة الاحتلال و "المرشح لمنصب كبير المفاوضين".. قال إنّ دولة الكيان منعته من زيارة الأسير أبو احميد...هذا خبر بس وين الرد من السلطة على هيك خبر...دون رد عنجد بيكون الخبر فعل "تشويقي".. بلاش نقول حرف الشين بدون نقاط ..مفهومة مش هيك يا "شيخ"!

المساومة الغائبة.."نووي إيران" مقابل "نووي إسرائيل"!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، ليس جديدا أبدا الإشارة الى أن دولة الكيان الإسرائيلي، تمتلك مفاعلا نوويا وأسلحة نووية غير سلمية، وتعتبر جزءا من "المنظومة" المفترض أنها محرمة، وفقا لكل بيانات الولايات المتحدة والدول الأوربية، ومعهم منظمة الطاقة الذرية، التي تكلف البشرية كثيرا لوضع قواعد متابعة ومراقبة، كي لا تذهب تلك المنظومة بعيدا.

في أبريل 2021، سقط صاروخ مضاد للطائرات على بعد نحو 30 كيلو متراً من مفاعل ديمونا النووي، قرب مدينة بير السبع بصحراء النقب، ما أعاد لـ "الذاكرة السياسية" أن هناك مفاعل وأسلحة تمثل خطرا على الجوار والدول المحيطة، خارج أي رقابة أو معرفة حقيقية بالمخزون الذي بدأ العمل به في بدايات الخمسينيات من القرن الماضي، ولعبت فرنسا وليست أمريكا الدور المركزي في بناء مفاعل ديمونا النووي، منذ عام 1954.

وخلال الأيام الأخيرة، خرجت دولة الكيان، وعلى لسان رئيس حكومتها ووزير خارجيتها، بإطلاق مسلسل من التصريحات التهديدية، حول قدرة تل أبيب القيام بحرب شاملة ضد إيران، دون الاستعانة بأحد، في إشارة لرفض أمريكا منحهم ضوءا أخضرا لشن "غزوة" لتدمير المنشئات النووية الإيرانية حتى تاريخه.

تصريحات بينيت – لابيد، مفترض أن تكون جرس إنذار صريح وحاد لـ "الرسمية العربية" ومنها بالتأكيد "الرسمية الفلسطينية" لتعيد فتح ملف "النووي الإسرائيلي"، الذي لم تجرؤ أي مؤسسة دولية مختصة بمراقبة النشاط النووي من معرفة مخزونه الحقيقي، سوى التقديرات التي بدأت مع نشر صحيفة "صانداي تايمز" البريطانية عام 1986 صورا سرية للمفاعل، قام بتسريبها اليهودي المغربي مردخاي فعنونو، بما يمكن اعتباره "الفدائي الأول" لفضح السلاح النووي الإسرائيلي، دفع ثمنها جزءا كبيرا من حريته، خطفا واعتقالا وقيدوا لا تزال تطارده.

المفارقة الكبرى، ان دولة الكيان تمتلك سلاحا نوويا وصواريخ تحمل رؤوس نووية، لكنها لم توقع أبدا على اتفاقيات حظر نشر تلك الأسلحة، ليس تحديا للقانون الدولي فحسب، بل استخفافا بالمحيط العربي، خاصة الباحثين عن

"حصار النووي الإيراني"، وربما "الكوري الشمالي"، ويقدمون خدمات بلا حصر من أجل ذلك، دون ان يتحدث أي منهم بكلمة ما عن وجود دولة تمتلك سلاحا نوويا وأسلحة دمار شامل، وتحتل أرض عربية وتصادر حريات شعب فلسطين، وتمنع حقه في تقرير المصير.

ليس مطلوبا الدفاع عن حق إيران أو غيرها بامتلاك "المشروع النووي" غير السلمي، ومن الحق القانوني متابعة ذلك وفقا للمعاهدات الدولية، ولكن أليس أجدر أن تكون إسرائيل أيضا جزءا من ذلك "الحق"، علما بأنها أقدم كثيرا بامتلاكها ذلك من إيران، بل أنها لم تخضع مرة لأي عمليات تفتيش لمعرفة الحقيقة، ولا زالت "وثائق فعنونو" هي المرجعية الأبرز لذلك المفاعل النووي، الذي يمثل تهديدا مباشرا على دول عربية وفلسطين.

قديما، كانت الجامعة العربية ترصد باستمرار مخاطر نمو المشروع "النووي الإسرائيلي"، وكانت عملية الرصد الدائم تعيد الحديث عن نتائجها خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع مشاريع قرارات محددة، ولكن في السنوات الأخيرة خفت الصوت كثيرا، بل غاب من المشهد، وكأن البعض أراد التعمية عن خطر "النووي الإسرائيلي" للتركيز فقط على "النووي الإيراني".

لو الأمر حقا، رفضا لمشروع يهدد المنطقة، كما تعلن تلك الأطراف، لماذا لا تقوم بعملية ربط موضوعي بين "الخطرين"، "النووي الإسرائيلي" مع "النووي الإيراني"، ما لم يكن لها رأي بأن دولة الكيان وما تمتلك لم تعد "خطرا" عليها، وأن سلاحها "النووي" سيكون "جدارا واقيا" لها.

من باب تحسين أوراق "التفاوض" كان على "الصارخين" بضرورة تقييد "النووي الإيراني" ربطه بـ "النووي الإسرائيلي"، وما يطالب به لهذا يطالب للآخر، وأن يتم إلزام إسرائيل بكل الشروط الدولية الخاصة بنشر الأسلحة النووية، وتشكيل هيئات رقابية، مع وضع كاميرات خاصة لمراقبة النسبة المسموح بها وفقا للقانون.

من باب تنشيط ذاكرة رئاسة السلطة و"بقايا منظمة التحرير"، لماذا لا تعيدون الحديث عن "النووي الإسرائيلي" في الأمم المتحدة، ولو من باب تأكيد المؤكد بأنها دولة خارج القانون، وليس فقط عنصرية ودولة احتلال وتمارس التطهير

العرقي، بل دولة مارقة بشكل شمولي، لو حقا يراد حصار من يحاصر الكيانية الفلسطينية.

ملاحظة: صحيح، ليش الرئيس محمود عباس، بمناسبة توزيعه الأنواط والنياشين والأوسمة شمالا ويمينا، ما يمنح "الفدائي الأول" ضد نووي الكيان مردخاي فعنونو وسام الشجاعة...يمكن هالوسام يكون "شفيع" له عند شعب طائر الفينيق!

تنويه خاص: رفض حكومة "الثنائي ونصف بينيت لابيد عباس" توضيح حماس بأن الصواريخ نتاج برق الطبيعة مش برق الإنسان، فردت عليها بقصف مواقع غزية، إعلان أنها غير معنية سوى بما تقرره هي مش أكثر..منيح تفكر بعض الأطراف صح!

"المناشدة هي الحل": خيار الرسمية الفلسطينية "الثوري"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن قرر الرئيس محمود عباس عدم الذهاب لأي شكل من أشكل المواجهة "العنيفة" شعبيا أو عسكريا مع سلطات الاحتلال وكيانها، وسلوكه "الطريق الودي" لحل "إشكاليات" تبرز بين طرفي الواقع القائم في الضفة الغربية (القدس خرجت من الاهتمام الرسمي الفلسطيني عمليا)، بدأت مكونات الرسمية تأخذ سبيل "كفاحيا" مستحدثا.

متابعة للنشاطات اليومية لمكونات مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، وبقايا أعضاء "تنفيذية المنظمة"، تجد أن ما يقارب من الـ 99% من دورها رهن بحركة تفاعل على شبكة "الانترنت" العالمية، مسلسل من البيانات التي تبدأ صباحا مع بداية دوام الموظفين...بيانات تتشابه بغالبها بذات المضمون وتختلف بكلمات وفق لجهة الإصدار شخصا باسمه، أو مؤسسة متخصصة.

مجمل تلك البيانات، تبدأ بإدانة ممارسات المحتلين، بعضهم يرفقها بصفات "نارية" كـ "فاشيين" أو "عنصريين" أو "مجرمي حرب"، كلمات تضيف للبيان بعضا من "سخونة" علها تمنحه بعضا من مظهر غاضب، كي يعتقد القارئ أنه من "قلب المعركة"، وليس من قلب مكتب خارج التغطية الكفاحية.

بيانات مجملها تصف "جرائم المحتلين" وصفا يصل الى الحقيقة بنسبة عالية، حتى تكاد تعتقد أن الرد سيكون خارج المعقول، الى أن تبدأ بقراءة، على "المجتمع الدولي" أن يفعل كذا وكذا، دون أن ينسوا أن سبب كل ذلك تجاهل المنظومة العالمية لأفعال سلطات الاحتلال، وعدم محاسبتها وتركها تسير في غيها العدواني... حركة "مناشدة" نارية جدا، وكأن "الهارد ديسك" لها موحد يسمح بتبديل بعض كلمات وفق لجهة الإصدار...

حركة "المناشدة اليومية" لأطراف المنظومة الرسمية الفلسطينية، مؤسسات وفصائل، تعيد للذهن ما يحدث للمواطن الفلسطيني الذي فقد القدرة بالحصول على حقوقه، فيلجأ الى "مناشدة الرئيس" أو "رئيس الحكومة" أو أي مسؤول يمكنه أن يصل الى "مقر الباستيل السياسي" في مقاطعة رام الله، عله يحمل "صرخة المناشدة" فربما تجد حلا...

كما الصدى لـ "مناشدة" المواطن المحتاج نتاج قهر سلطتي الحكم الذاتي والنتوئي، تكون استجابة المنظومة الدولية لـ "مناشدة" المؤسسات الرسمية، أقرب الى الصفر، رغم أن آليات المحاسبة والمطاردة لدولة العدو باتت ممكنة جدا، من خلال المحكمة الجنائية الدولية، التي تهدد السلطة ليل نهار بأنها ماضية في مسارها...

ولكن مسار المحاسبة الممكن يصاب بعطل مفاجئ، كلما حدث لقاء مع مسؤول من دولة الكيان مقابل بعض "امتيازات"، من "حقوق مفترضة أنها جزء من اتفاق كان له ثمن سياسي"، وليس "منحة لـ "شيخ الحارة".

محاولة استبدال "المواجهة الشعبية الشاملة" لمشروع دولة الاحتلال، الذي يزحف بسرعة تفوق سرعة تفكير صاحب القرار الرسمي، بـ "حركة المناشدة النتية"، أي كانت لغتها، ليس سوى إقرار بالعجز، لن تزيل حجر مستوطنة ولن تمنع قاطرة التهويد.

كان يمكن لـ "المناشدة" أن تكون ذات قيمة سياسية، بل تفرض مضمونها لو أنها ترافقت مع فعل يوازي حركة الكلام التهديدي، عندها لن تحتاج المؤسسة الرسمية الى بيانات متعددة المسميات لمضمون توسلي، فكل من يناشدونهم

سيتحركون فورا للحضور كي لا يذهب الأمر بعيدا، ولا يحتاج المرء وقتا لتصبح المناشدة عكسية، من نوشد يتحول الى مناشد...

لو أريد لـ "المُناشَد" أن يصبح هو "المُناشِد"، يجب الخلاص من حركة "الرعب الذاتي" أو غيرها من أوصاف قد تكون قاسية جدا!

"المناشدة ليست هي الحل" ولن تكون يا لاهثين وراء َوَهم "العطايا الاحتلالية" الخاصة...تلك هي المسألة!

ملاحظة: حسنا أن يقول سفير أمريكا بالكيان أنه لن يزور مستوطنة...لكنه تجاهل أن المشكلة مش زيارته، بعد ما اعترفت بلده بالقدس، بل وجود المستوطنة ذاتها...اللي نسي توماس أفندي يقول عنها أنها غير شرعية وجب إزالتها!

تنويه خاص: تقرير صحيفة عبرية عن خروج قيادات حماس من قطاع غزة بالتتالي يستحق أن تقرأه قيادة الحركة قبل كادرها...والسؤال يبقى مشروع هم ليش غادروا صحيح...وطبعا بلاش رد "ضرورة العمل" لأنه الناس عارفة البير وغطاه!

إلى "البعض الفلسطيني"..تضامنوا كما تحبون دون جلب مصائب!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، تحركت قاطرة بعض الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، لتعلن عن "تضامنها" مع حركة الحوثيين في اليمن، وجندت عشرات وسائل النقل لحشد ما يمكنهم حشده من حضور من بيت حانون شمالا إلى رفح جنوبا، ودعوات بكل الوسائل المتاحة، وكان لهم مشاركة "حاشدة" غابت بعددها وطاقتها عن حشد لتأييد حركة إضراب أسرى ومنهم رموز للحركة الحاشدة.

مبدئيا، من حق أي فصيل فلسطيني أن يتضامن مع من يرى أنه "حليفه" أو "قريبه السياسي"، وإن اختلف طائفيا، وأن يختلق "محورا مماثلا"، فتلك تبقى له وعليه، وهو من يتحمل تبعيات خياره صوابا كان أم خطأ، وسيحاسب عليها من قبل الناس، ومن يراه بات خصما، ويحصد مقابلها "ثمنا" ممن يراها نصرة له.

ولكن، ورغم أن تاريخ الثورة الفلسطينية كان بخطه المركزي عدم الارتهان بالحشد مع هذا أو ذاك، سوى بحساب دقيق، يقاس بـ "ماء الذهب السياسي"، لكن الخطايا وليست الأخطاء فقط حدثت، بحكم التنوع الحزبي السياسي العام لفصائل العمل الوطني والثورة الفلسطينية، وغالبا كان ذلك له ثمن مكلف ومؤذ في آن.

ولعل أبرز الصفحات التي تختزنها الذاكرة الفلسطينية حول حركة "الانحياز الغبي"، ما حدث بعد غزو العراق الى الكويت في 2 أغسطس 1990، وخروج بغض الفصائل بتأييد الحدث، باعتباره "نصرا مبينا"، ودون إعادة لتفاصيل الذي كان، فالنتيجة الأبرز لتلك البيانات تدفيع ثمن مواقفهم لما يقارب نصف مليون فلسطيني، من الذي كانوا جزءا رئيسيا لبناء الكويت ونهضتها الحديثة، إلى جانب وضع علامات اشتباه لغالبية الفلسطينيين في بلدان الخليج، بعيدا عن كونهم ليسوا جزءا ولا ممن أيدوا الغزوة التي انتهت خلال حرب دامت 4 أيام فقط من 24 فبراير الى 28 فبراير 1991، لكن آثارها التدميرية لم تنته حتى تاريخه.

ولكيلا نعيد استنساخ التجارب الكارثية، فما حدث في قطاع غزة يوم 22 يناير، يمثل "انحرافا سياسيا وطنيا" عن قواعد الانتماء للوطنية الفلسطينية، ولم يكن خدمة لقضية بل ترضية لطرف ما، لكنه أسس لحركة تحريض جديدة ضد الفلسطيني، في ظل عملية "الإهمال الرسمي العربي" من حيث المشهد العام للقضية نتاج عوامل عدة، من بينها "النكبة الانقسامية" وحسابات خاصة لكل منهم.

مظاهرة غزة، خطيئة سياسية بامتياز، تستدعي من القائمين عليها ومنظميها الاعتذار لكل من أصابه أذى أو إساءة، وتوضيح أنها رفض للحرب وليس عداء لشقيق، وأن تعلن براءة أهل قطاع غزة من الحدث، كي لا يتكرر مأساة لا ذنب للفلسطيني بها، نتاج "فعل حزبي نزق" أو سوء رؤية وتفكير.

ولعل حركة حماس، قبل غيرها، من يجب عليها المسارعة لتوضيح ما يجب توضيحه سياسيا، من "الحدث النزق"، وتعلن "براءة أهل قطاع غزة" من مسيرة حزبية وبعض متحازبين، وهي ليست فعل معاد للأشقاء، وأن قطاع غزة ليس "قاعدة حشد سياسي" ضد دول عربية مهما اختلفنا، ومواقف أهل فلسطين لها طرقها وسبلها ووسائلها.

ليتضامن أي فصيل أو طرف مع من يحب فوق هذه الأرض..ولكن لا تستجلبوا الكوارث لأهل فلسطين، فوق ما سببتموه من كوارث خلال سنوات النكبة الانقسامية..تحزبنوا كيفما شئتم ولكن دون جلب المصائب!

ملاحظة: مش غريب نلاقي "هبة غضب" من بين أوساط تحالف الحكم الكاره للفلسطيني في تل أبيب ضد "الحركة الإرهابية" في بورين بنابس.. ولا تجد رد فعل عملي من "بقايا سلطة رام الله"..يا ناس عشانكم بلاش عشان فلسطين شوية كشرة بوز بلاش تحملوا دبابيس!

تنويه خاص: غريب حكي الوزيرة البريطانية عن اقالتها بسبب أنها مسلمة..لكن الأغرب أنها لا تزال عضو في حزب المحافظين اليميني خالص ونائب عنه كمان..صراحة يا غني بدها فانوس علي بابا ليفك "لغز كلامك"!

تأجيل "المركزي" خطوة جيدة..ليت أسبابها كانت وطنية!

كتب حسن عصفور/ بشكل يكشف قيمة تلك المؤسسة الوطنية لدى الرئاسة الفلسطينية، تم الإعلان عن تأجيل المجلس المركزي، عبر تصريح لأحد أعضاء تنفيذية المنظمة، دون إصدار بيان رسمي كما كان مع تحديد موعد الانعقاد، ما يشير الى أن هذه المؤسسة، كما غيرها في الهياكل الأخرى للمنظمة لم تعد تمثل أدنى قيمة اعتبارية سياسية لمقر المقاطعة.

إعلان عقد جلسة للمجلس المركزي، جاءت بناء على رغبة الرئيس محمود عباس من أجل دراسة "الخيارات الأخرى"، التي هدد بها وأنها ستكون "قرارات مدوية" تزلزل الواقع السياسي، وتضع حدا لحجم الاستخفاف به وبسلطته، وردا على ما تقوم به دولة الكيان، وفقا لما جاء في خطابه بالأمم المتحدة سبتمبر 2021، ثم كررها مرارا الى ما قبل لقاء وزير جيش الاحتلال بيني غانتس في منزله بتل أبيب.

الدعوة بذاتها، لم تكن وفق توافق وطني بل جاءت وفقا لرغبة الرئيس عباس وحده دون غيره، وضمن حالة استجدائية وليس تفاعلية لصياغة مشهد وطني

عام، ولذا يمكن اعتبار التأجيل ليس سيئا بالمعنى الشامل، ولكن هذه "الفائدة الجانبية" من قرار فردي، تتوه وسط حقيقة أسباب التأجيل.

لم يعد سرا ابدا، أن صاحب قرار التأجيل لعقد "المركزي" كان وزير جيش العدو القومي غانتس (يمكن تسميته بوزير جرائم الحرب)، والذي اشترط عدم القيام بأي خطوة قد تؤدي الى مواجهة بشكل أو بآخر، في الضفة حتى لو لم يرغب الرئيس عباس وفريقه بذلك، لأن مخزون المواجهة أكبر بكثير مما يمكن السيطرة عليه، وقد ينفجر في أي لحظة، بل هناك من ينتظر، لذا "التأجيل كان هو الحل".

وبالتأكيد، كان لقاء مستشار الأمن القومي الأمريكي سوليفان مع الرئيس عباس وفريقه يوم 22 ديسمبر 2021، عاملا ثانيا لوقف الذهاب الى المجلس المركزي، ووقف حركة التهديد بـ "خيارات أخرى"، كما رددت أوساط البعض في رام الله.

عنصران فاعلان لعبا دورا رئيسيا في تأجيل" المركزي"، ما يشير بوضوح مطلق أن كل الخيارات القادمة التي يتحدث عنها الرئيس لن تخرج عن سياق "التفاهم السري" بينه وغانتس من جهة، وسوليفان من جهة أخرى، ولذا لا مجال للحديث أبدا عن "خيار وطني" بالمعنى المتوقع ضمن الاعتقاد بتنفيذ قرارات مركزي 2015، والتي كانت خريطة طريق للمرور من مرحلة "عبودية الاحتلال" الى "مواجهة الاحتلال"، عبر الانتقال من "مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة"، بكل ما يتبعها من مواجهة شاملة مع دولة الكيان الإسرائيلي، ونقل "المعركة من كتف مصاب بحالة سرطانية الى كتف مقاوم بالمعنى العام".

تأجيل "مركزي المنظمة"، هو تأجيل لكل الخيارات التي انتظرها الشعب الفلسطيني للذهاب نحو جديد العلاقة مع سلطات الاحتلال وأدواتها الإرهابية ومشروعها التهويدي، ورسالة شديدة الوضوح لـ "تعزيز العلاقات" معها بديلا عن "فك الارتباط بها".

تأجيل المركزي رسالة لشباب فتح قبل غيرهم، أن المواجهة مع جيش الاحتلال وأدواته الإرهابية، ومشروعه التهويدي ليست مفتوحة، وهي حالة "استخدامية" وليست خيارا مستديما ما دام المشهد كما هو قائم.

هل يُحدِث فعل الاستخفاف العام بمسببات "تأجيل المركزي" فعلا يعيد بعضا مما كان يوما ما قبل عام النكبة الثالثة منذ 2006 وحتى تاريخه...؟!

ملاحظة: رئيس وفد فتح الرجوب الى سوريا مش عارف ان اللي معرقل عودة سوريا الى الجامعة العربية هم أهم داعميه بكل أنواع الدعم خاصة المصاري قطر والسعودية...عشان هيك الوكالة الرسمية للسلطة تجاهلت كلامه وكأنه ما حكى...!

تنويه خاص: بعد إصابة وزير خارجية الكيان لابيد بكورونا تمنى الحاقد العام نتنياهو له الشفاء..لما أصيب خالد مشعل بكورونا ما قرأنا اي من قيادات السلطة وفصيلها تمنى له السلامة...معقول أخلاق العدو صارت أنبل من "حكام بلدنا"؟!

دعوة الجزائر "الوحدوية" انتهت بقرارات مركزية فتح!

كتب حسن عصفور/ جاءت الدعوة الجزائرية لبعض الفصائل الفلسطينية من أجل "التنقيب السياسي" في المطبات التي سبقت، طوال سنوات ما بعد الانقلاب الحزيراني عام 2007 في قطاع غزة، وأوراق – وثائق وبيانات توافقت عليها كي تخرج من الدائرة الانقسامية.

دعوة ما كان لأي فصيل رفضها، ليس لأنهم مقتنعون بطريق الخلاص، بل "خجلا" من الداعي، بلد المليون شهيد والدولة التي احتضنت أكبر عدد من المجالس الوطنية الفلسطينية، وخاصة مجلسي الوحدة بعد مجلس عمان 87، ومجلس دورة الاستقلال وإعلان دولة فلسطين 1988، لذا الاستجابة الفصائلية كانت للداعي وليس للدعوة.

بعد اتفاقات القاهرة في فبراير – مارس 2021، وما أصابها من عطب بسبب مرسوم رئاسي، بوقف انطلاقتها، بتمديد مرحلة "الحكم الذاتي الانتقالي" بمضمونه الإسرائيلي، الذي كرسته تلك الاتفاقات من خلال "بعد ديمقراطي" عبر انتخابات قاصرة، هربت منها حركة فتح (م7) ورئيسها تحسبا لهزيمة رقمية وسياسية مرتقبة، وبروز مركز فتحاوي جديد كان يقفز بحضوره، بأسماء

كتلتين، منفصلتين، لم يعد بالإمكان بحث أي اتفاقات أكثر توافقية من تلك، خاصة وأنها ربطتها مع انتخابات المجلس الوطني حيثما تمكنوا من ذلك.

حركة فتح (م7) التي استخدمت القدس ممرا للهروب، وهي التي تقف متفرجة بشكل لافت على حركة التهويد والتطهير العرقي بها، قررت وقف كل فعل نحو كسر الانقسام، ضمن الواقع القائم، وسارت مع تلبيتها دعوة الذهاب الى الجزائر، بإطلاق مسار مواز خاص، يعلن أنها تبحث عن "ولادة شرعية جديدة" ضمن مؤسسات خالية من "خصومها السياسيين"، أو بالأدق من مراكز القوى الناشئة الى جانب حركتي حماس والجهاد.

حركة فتح (م7)، وبعد ساعات فقط من عودة وفدها من الجزائر اتخذت قرارات تنظيمية، تتعلق بسد الشواغر في "تنفيذية منظمة التحرير" واستبدال رئاسة المجلس الوطني بكامل هيئتها، ونحو تجديد الثقة برئيس التنفيذية والدولة، وكلها كان يجب أن تكون نتاج انتخابات متفق عليها في القاهرة فبراير – مارس 2021، لتعيد رسم الشرعية الفلسطينية (الانتقالية – السلطة ومنظمة التحرير)، لكن مركزية فتح، قررت غير ذلك، وأعلنت بشكل صريح نهاية رحلة الجزائر، وأنها أصبحت خلفها، ما يحمل عمليا "إهانة خفية" للبلد الداعي دون أي تقدير سياسي مضمونا وتوقيتا.

حركة فتح (م7)، بإعلانها خيار المجلس المركزي لـ " تجديد الشرعيات" المتهالكة، دون حماس والجهاد أطراف الاتفاقات السابقة، وهروبا من التيارات الناشئة منها (تيار دحلان وتيار البرغوثي – القدوة)، تعلن رسميا انتهاء كل ما سبق من اتفاقات وتفاهمات، أي كان مسماها، وما سيكون لاحقا بعد 6 فبراير 2022، وفقا لـ "الشرعية الجديدة" التي تبدأ من كون المجلس المركزي هو "البرلمان المؤقت" لكل من السلطة والدولة، بتركيبته الراهنة، ما يحفظ لها أغلبية رقمية كبيرة، وتأجيل الحديث عن انتخابات أي كانت في المدى المنظور.

المسألة المركزية التي ستفرض ذاتها، كيف سيكون التعامل مع "المنتج الجديد"، محليا وليس عربيا ودوليا، الذي سيعترف به كممثل رسمي للفلسطينيين، دون الانتقال من العلاقات الباهتة راهنا الى ما هو أكثر حرارة، بل ربما تتأثر سلبا

علاقتها بالجزائر، بعد المناورة غير الذكية من مركزية فتح، بدعوة المركزي وفقا لقرار منفرد، دون أن تنتهي الجزائر من مشاوراتها الخاصة.

فلسطينيا، سيكون مشهد سياسي مرتبك وملتبس، بين فصائل لا تملك سوى البقاء والسير في مسار "الجديد" أي كانت لغتها "النارية" رفضا، وبعضها سيعمل على "تحسين مواقعه" في "الشرعية المستحدثة"، فيما ستدخل معارضة حماس والجهاد، وتيارات أخرى مرحلة من "التشكيك السياسي" وليس القانوني، لأنها مع كل فصائل حوار القاهرة فبراير 2021 وافقت على تعديل القانون بمرسوم، عندما لم تعلن رفضها لقرار مجلس المقاطعة 2018، والذي منح المركزي صلاحيات الوطني، وكل صراخ بلا شرعية القرار يصبح الآن باطلا، فـ "الاتفاقات لا تحمي غير الأذكياء".

الانقسام سيدخل مرحلة تشريعية جديدة بعد فبراير 2022، لن يقف أمامه كل دعوات "حسن النوايا"، والتي باتت جهنم الوطنية مبلطة بالكثير من أصحابها!

ملاحظة: حسنا فعلت "لجنة المتابعة" في قطاع غزة، وكذا حماس بالبراءة من "الفعل النزق" ضد الإمارات والسعودية...ومعه حسنا فعل بعض قيادي حماس بالتبرؤ من هلوسة الزهار الأخيرة...فعل نتمناه أن يعطل أي تشويش ضد الفلسطيني في دول الخليج...اعتبروهم "عيال وغلطت"!

تنويه خاص: مش فاهم ليش ربط كل لقاء مسؤول من "بقايا السلطة" مع مسؤول من حكومة الإرهاب في تل أبيب يعلنوا عن كم تسهيل حياتي..يا ناس بلاش الحقوق تصير رشوات...هو لازم حكومة محمود عباس تصير زي قائمة منصور عباس!

زيارة عباس ورسائل حماس المتلبسة..."الانفصال هو الخيار"!

كتب حسن عصفور/ كلما كثر "البرم السياسي" لشخصيات فلسطينية دون تدقيق في جوهر النص، تكتشف أن الفصائلية تنتصر بقوة على المظهر الوطني العام، بعيدا عن "الحشو" المرادف أنهم يسعون نحو وحدة الصف.

سلوك الرئيس محمود عباس وقيادات من فتح (م7) بالذهاب الى منزل وزير جيش العدو القومي غانتس، وتصريح رئيس حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب بينيت، أنها زيارة خالية من "الدسم السياسي"، وتقتصر فقط على بعد أمني بملمح اقتصادي، أكدت أن القادم ذهاب الى خطوات لا تقيم وزنا لأي من أطراف الحركة الوطنية، بل لجزء هام من حركة فتح ذاتها، التي احتفلت بذكرى انطلاقتها خلال الـ48 ساعة أخيرة.

وبالتوازي، أطلق رئيس حركة حماس إسماعيل هنية من مستقره في الدوحة، رسائل لدولة الكيان مخاطبا بعناوين مختلفة، أبرزها ما يتعلق بـ "صفقة أسرى"، يمنحك شعورا أنها باتت القضية المركزية لحركة حماس، بعيدا عن "الخطابية المرادفة"، ووضعها كقضية في ذلك الإطار، يمثل محاولة حمساوية لـ "اقتناص ربح" عله يساعدها في أزمتها السياسية، وإشكالية حكمها في قطاع غزة، ضمن أزمات متشابكة.

خطاب يحمل كل ملامح "الانفصالية" بغطاء لغة "مقاومة"، وليس غريبا أن تتجاوب حكومة "الإرهاب السياسي" بقيادة الثنائي ونصف (بينيت لابيد ومعهم عباس)، بأن تحقق لها إطلاق سراح قيادات مركزية شرط الابعاد الى قطاع غزة، او خارجها وبالتحديد القيادي في فتح مروان البرغوثي وأمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات، كرمزية سياسية لدولة الاحتلال بأن الافراج مكسور القيمة بشرطية الابعاد، ولو وافق مروان على ذلك، يكون حقق مراد بعض من "خصومه" في داخل الحركة من إمكانية المنافسة على ما بعد عباس.

تضخيم قضية الأسرى في الوقت الراهن، بشكل مفاجئ واحتلالها مكانة مركزية راهنا، ليس كلاما عابرا، بل انها تأكل من جوهر المعركة الوطنية الكبرى، ونقلها من "مواجهة عامة شاملة"، الى جزئية لها أبعاد نفسية وعاطفية، وملمح كفاحي، ولكن الدعاية التي يتم الحديث عنها، لا تبشر خيرا سياسيا أبدا، وكأنها محاولة سحب بساط اهتمام المركزي بقضية أخرى، دون النيل من أهمية العمل على صفقة لتحرير أسرى، ضمن حسابات وطنية وليس لغيرها.

ولأن الحلقات السياسية مترافقة، فما كشفه رئيس لجنة الانتخابات المركزية د. حنا ناصر حول "شروط حماس السياسية" لإجراء الانتخابات المحلية في قطاع

غزة، ليست سوى حلقة تعزيز، ان "البعد الانفصالي" يتنامى بقوة ضمن "الرؤى البديلة" لكل من طرفيه، رغم المحاولة التفسيرية من الحركة ما بعد كشف د. ناصر.

لو أن حماس تبحث كسرا للمسألة الانفصالية، كان لها أن توافق فورا على الانتخابات المحلية، بعيدا عن الفائز كونها بالنهاية مسألة مرتبطة بالخدمة السكانية، ولن تحمل بعدا سياسيا، وهي ليست كانتخابات البلديات عام 1976، بين أنصار "الحل الوطني – منظمة التحرير" والروابط البديلة لها وعنها، من صناعة المحتلين وأطراف أخر، التي كانت انتخابات وطنية بامتياز، فيما الراهنة خدماتية بامتياز، لكنها تعطي مؤشرا ما على مدى الرضا عن "الحكم القائم".

التطورات الأخيرة، سلوكا وممارسة ومواقف من طرفي المعادلة السياسية تقود بقوة لتنفيذ "الانفصالية الكيانية" بين الضفة وقطاع غزة، ولن يعجز أي من طرفي تنفيذ المعادلة الإسرائيلية عن تبرير ما يذهب اليه، وكل غلافه "المصلحة الوطنية"، والحقيقة الثابتة نقيضها تماما.

هل ما يحدث "قدر سياسي" لا فكاك منه بالتأكيد لا، بل أن القوة الكامنة لمقاومة ذلك أعلى بكثير من ظاهرة، وربما المفاجأة أن جوهر حركة فتح، هو من سيكون رأس حربة لمواجهة الحالة الانفصالية التي تنطلق في مسارها، وهي من يمكنها تعزيز دور وموقف قوى وطنية، خاصة من بين "بقايا اليسار" وحركة "الجهاد" الرافضين عمليا وموضوعيا للمعادلة الانفصالية، وذلك مشروط بـ "هبة فتحاوية" خاصة تمنح الآخرين قوة تصد وتحد ومواجهة لكسر الخطر القادم.

لا فكاك لهزيمة "الانفصالية السياسية" كطريق لهزيمة العدو القومي ومشروعه التهويدي، دون "قوة مركزية غير تابعة" لأي من طرفي الانفصالية...بعيدا عن الشعارات الوهمية الخادعة.

ملاحظة: متى كانت آخر زيارة لمسؤول سلطة أو فتح (م7) او عضو تنفيذية من حملة البطاقات إياها زار القدس والمدينة العتيقة...طيب مين أقرب عرام الله "باب العامود" أم "باب غانتس"...وبتقولوا القدس عروس وطنتيكم يا..بلاش من مظفر وحكمته!

تنويه خاص: هشام أبو هواش...جسد وإرادة وقرار صنع من جوعه ملحمة شعبية دون ضجيج أو "زعبرة"...فلسطين الشعب والوطن كم بك تفتخر!

شرطية الرئيس عباس لتشكيل "حكومة وطنية"..غير شرعية!

كتب حسن عصفور/ منذ اعلان الرئيس محمود عباس بصفاته كافة، ومعه حركة فتح (م7) التوقف عن تنفيذ مخرجات اتفاق القاهرة فبراير 2021، بكل مكوناتها، والانطلاق نحو الحديث المتلاحق حول "شرطية خاصة" لتشكيل "حكومة وحدة وطنية" مع حماس أو غيرها، بالموافقة المسبقة على قرارات الأمم المتحدة و"الشرعية الدولية"، تكشف أن الأمر دخل في مسار سياسي تعقيدي جديد.

"شرطية الرئيس عباس"، والتي باتت "شرطا فتحاويا" بعد بيان مجلس ثوري الحركة 5 يناير 2022، تضيف عقبات الى جانب ما كان، وكأنها اعلان رسمي بأن الحديث عن "المصالحة" و"نهاية الانقسام" والخروج من نفق المشهد السوداوي لم يعد ممكنا، ما لم يتم تغيير كل برامج العمل الفصائلي لتتوافق مع رؤية دولية، بعيدا عن صوابية القرارات أم التباسها.

ومن أجل الحقيقة السياسية، لم يطالب الرئيس عباس ولا حركة فتح (قبل صداعها التنظيمي) بـ"شرطية الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية" في انتخابات يناير 2006، التي أدت لفوز حماس الكبير ثم تشكيلها "حكومة حمساوية خالصة"، وأعلن رئيسها في حينه إسماعيل هنية برنامجها في جلسة الثقة الخاصة بها بحضور الرئيس عباس، دون أي التزام بقرارات لا الشرعية الفلسطينية ولا الشرعية الدولية، ولم تعترض فتح والرئيس، مع أنه كان يملك حق "الفيتو" على عدم الالتزام بـ"قرارات الشرعية الفلسطينية"، وتلك هي المفارقة الكبرى.

ولاحقا، تشكلت حكومة الشاطئ في يونيو 2014 برئاسة رامي الحمد الله، أسميت "زورا بـ "حكومة الوفاق" بعد اتفاق حركتي فتح (م7) وحماس في منزل هنية، الذي عرف بـ "اتفاق الشاطئ" أبريل 2014، ولم تتذكر فتح ورئيسها

"شرطية القرارات الدولية"، لكي تكون جزءا من "تأشيرة مرور خاصة" لعضويتها من قبل أي فصيل فلسطيني.

ودون العودة لتفاصيل الاتفاقات الموقعة بمشاركة القوى كافة، بما فيها فتح وحماس، والتي لم تتضمن أي إشارة الى "الشرط العباسي الجديد"، والذي تورطت به فتح مؤخرا تحت رغبة رئيسها، دون أن تدرك بأنها اضافت جديدا في الجدار الفاصل المتنامي بسرعة قياسية.

من حيث المبدأ، شرطية الرئيس عباس وحركة فتح" تقدم خدمة سياسية مجانية لحماس للمضي قدما في مشروعها الخاص في قطاع غزة، و"شرعنة العملية الانفصالية"، بتلك الشرطية التي تتناقض وكل ما تم الاتفاق عليه وطنيا، من 2005 حيث الورقة الأولى حتى اتفاقات القاهرة فبراير 2021، والتي لم تضع أي من ذلك، الأمر الذي يظهر فتح (م7) بأنها هي العقبة أمام المصالحة وانهاء الانقسام، ولذا لا تملك حماس من أمرها سوى تعزيز "كيانها الغزي وحكومته الخاصة" حتى تستقيم فتح ورئيسها سياسيا.

وبعيدا، عن كيفية استغلال حماس للشرطية العباسية – الفتحاوية الجديدة، فهي من حيث المبدأ "باطلة شرعا"، ولا تمثل أساسا وطنيا أو قانونيا لتشكيل أي حكومة على الاطلاق، فقرارات الشرعية الدولية ليست مقدسا وطنيا، رغم قيمتها الكبرى في الصراع مع العدو القومي، ولكن القبول أو عدمه رهن برؤية مختلفة عن الفعل الشرطي.

الشرطية الوحيدة لأي حكومة هي التزامها بقرارات "الشرعية الفلسطينية" دون غيرها، وهي تلزم مكونات الحكومة وليس فصائلها أيضا، وتلك مسألة دقيقة كيفية التمييز بين أعضاء الحكومة والفصائل المكونة لها، والتي لم تضعها فتح والرئيس عباس يوما "شرطا" للتشكيل، غير ذلك ليس من حق أحد أي كان فرض قرارات الشرعية الدولية على أي طرف فلسطيني.

وكي لا نذهب بعيدا، على الرئيس عباس أن يسأل الطرف الإسرائيلي، هل هناك التزام باتفاق إعلان المبادئ – اتفاق أوسلو الذي وقعه هو سبتمبر 1993، وكل ما تلاها من اتفاقات وتفاهمات، وعليه أن يسال حكومة دولة الكيان، هل لا زال الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل قائما، أي هل تعترف حكومة

بنيت بمنظمة التحرير ممثل للشعب الفلسطيني، وهل تعترف بأن الضفة الغربية هي أرض فلسطينية، وأن القدس الشرقية لها حضور ضمن رسالة حددت ذلك.

كثيرة هي تفاصيل الأسئلة لحكومة الكيان، ولكنها جميعها أسئلة ضمن "شرعية اتفاق بين الجانبين" وليست متعلقة بالشرعية الدولية، التي تعتبرها حكومات الكيان بأنها قرارات معادية.

وسؤال الى الرئيس عباس، لماذا لا تقوم بتنفيذ أحد أبرز قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة، واكتفيت منها ما يتعلق بمنصب الرئيس دون أي ممارسة أخرى، أليس ذلك "طعن" في قيمة القرارات ذاتها.

كي لا يصبح الشرط الفتحاوي العباسي الجديد، جدارا جديدا يعزز البعد الانفصالي في المشهد الوطني، ومنح حماس "ذريعة أخرى" للذهاب في نتوئها السياسي، يجب التوقف عن تلك الشرطية، والذهاب لوضع أسس قائمة على "الشرعية الفلسطينية"، دون ربطها بأي قرارات أخرى، أي كانت عدالتها أو صوابها.

التدقيق السياسي فيما يتم الحديث عنه ضرورة وطنية، و"المكابرة" جريمة سياسية!

ملاحظة: سارعت دولة الكيان عبر جهازها الاحتلالي الإرهابي (جيش ومستوطنين) بالانتقام سريعا لـ "فرحة فلسطينية" بما حققه "هشام" صفعة للجلاد...فاغتال شابين في نابلس ورام الله...الرد والصفع العام على الإرهاب الإسرائيلي بكل المظاهر حق وطني بامتياز!

تنويه خاص: تجاوب هولندا لرغبات "حكومة الإرهاب" في تل أبيب بوقف دعم منظمة أهلية فلسطينية "علامة سوداء"...تبرير القرار أظهر "المملكة الأوربية" بلد كتير صغير!

صرخة البطريرك ثيوفيلوس..والتطهير العرقي ضد مسيحيي القدس!

كتب حسن عصفور/ في خطوة تكميلية لبيان رؤساء الكنائس في القدس، ضد الإرهابيين الإسرائيليين الذين يستهدفون مسيحيي القدس، نشر البطريرك ثيوفيلوس الثالث مقالا هاما في صحيفة "تايمز أوف لندن" يوم السبت 8 يناير 2022 متحدثا عن الخطر الذي يتهدد الوجود المسيحي في المدينة المقدسة.

وبدون لغة التفافية، أشار البطريرك الى أن " "كنائسنا مهددة من جماعات إسرائيلية متطرفة... وعلى أيدي هؤلاء المتطرفين الصهاينة يعاني المجتمع المسيحي في القدس كثيرا"، "إخواننا وأخواتنا ضحايا لجرائم الكراهية. وتتعرض كنائسنا بانتظام للتدنيس والتخريب. ويتعرض رجال الدين لدينا للترهيب المتكرر".

فقرة تكثف مضمون وجوهر عملية التطهير العرقي التي تنفذها دولة الكيان في إسرائيل، من خلال جماعات منظمة تحمل مسميات مختلفة، لكنها جزء من أدوات الإرهاب اليهودي المتنامي ضد الوجود الفلسطيني، أرضا وممتلكات وأماكن عبادة دينية، لا تمييز بين هذا وذاك، أو دين وآخر، فكلهم سواسية أمام الفكر الإرهابي اليهودي في إسرائيل.

مقال البطريرك ثيوفيلوس، تزامن مع حملة التطهير العرقي التي تقوم بها دولة الكيان بشكل مباشر في حي الشيح جراح وحي سلوان بمدنية القدس، تحت مسميات مختلفة، لكنها جوهر الفكر الذي أشار اليه البطريرك من سياسة وفكر إرهابي وتصفية عرقية.

المقال يمثل خطوة كاشفة وهامة، لجوهر السياسية الرسمية الإسرائيلية التي تتسارع لفرض "حركة التهويد" في القدس خاصة، تحت ذرائع متباينة، ولقطع الطريق على حركة الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة، التي كانت شرارة المواجهة الكبرى سبتمبر 2000 واستمرت لـ 4 سنوات قادها الزعيم الخالد المؤسس ياسر عرفات تحت شعار "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين".

حركة تصفية "الوجود الفلسطيني" في القدس التي تنفذها حكومات الإرهاب اليهودي في إسرائيل، لم تعد تقيم حسابا لأي بيان أو تصريح لهذا أو ذاك من مسؤولي الرسمية الفلسطينية، بل أنها لم تعد تقيم حسابا لحركة اللغو العامة، التي تنطقها مكونات العمل الفلسطيني، ولعل حرب مايو التي انطلقت من أجل القدس

انتهت من أجل تحسين "نوع" الحصار في قطاع غزة وآلياته، لم تترك أثرا ملموسا لمواجهة التطهير العرقي والسياسة العنصرية المنفذة يهوديا ضد الفلسطيني.

المقال، ربما يمثل "صرخة خاصة" للدول الغربية والولايات المتحدة، لتدرك أن سياسية التطهير العرقي والسياسة العنصرية التي تمارسها إسرائيل، ليس ضد جانب فلسطيني دون الآخر، بل هي ضده بكل مسمياته ومكوناته، فالهدف تصفيته من المدينة المقدسة، سياسيا ودينيا واجتماعيا، لتصبح مدينة "يهودية نقية" خالصة من غير اليهود.

صرخة البطريرك ثيوفيلوس، يجب ان تكون صرخة نداء ليس الى الغرب ومسيحيهم بل الى الرسمية الفلسطينية والمكونات الفصائلية كي تعيد طريقها في التعامل مع "حركة التهويد" والتطهير العرقي والعنصرية، التي لم تهزها كثيرا في الشيخ جراح وحي سلوان، وتصنع من النداء حركة فعل لتطوير المواجهة الشعبية والدينية في آن، وأن تصبح القدس قبلة لحضورهم خاصة وأنهم يملكون "أدوات المرور"، ومن لا يستطع ليصنع نقاط مواجهة من عدم المرور.

مواجهة التهويد والتطهير العرقي لا تشكل مركز ثقل في السياسة الرسمية الفلسطينية، دون بيانات باتت مملة خاوية من حرارة الوصول.. لا تفعل شيئا بل تقف متفرجة على ما يحدث على مشاركة بعض من فلسطيني الداخل وإسرائيليين من رافضي العنصرية والتطهير العرقي، وكأن الأمر لا يمس ما تقول إنها العاصمة الأبدية لفلسطين.

ليتهم يعيدون "حركة الفعل المشتركة" لرموز الدين الإسلامي – المسيحي مع شخصيات المدينة لتكون عنوانا للمواجهة الميدانية، وليس تشكيل أطر ومسميات لمنح "ألقاب ووظائف" للبعض منهم، دون فعل أو شبه فعل سوى تشويه وجه العاصمة المقدسة دينيا ووطنيا.

بعض من "خجل سياسي" عل صرخة البطريرك قد يصيب "أولي الأمر" المؤقت عن حال فلسطين.

ملاحظة: شاكيد "المرأة الحديدية" لحكومة الثنائي ونصف.. وقائدة المجموعات الإرهابية اليهودية ركلت أنصار عباس بما تلبس في قدمها، بعد أن مررت مشروعها العنصري ضد لم الشمل...معقول تصحى مجموعة "محللي التهويد المستحدثون"...لو فيهم دم بلدي ممكن لو غيره قل سلاما!

تنويه خاص: مناشدة خنساء فلسطين أم الأسير ناصر أبو حميد لقادة القسام والضيف.. كي لا ينسوا ولدها من "الصفقة المنتظرة" ..تبدو كصرخة فقدان الأمل من تحرك سلطة وتنظيم لإنقاذ رمزا خاصا...يا ريت تسمعوا حكيها وتتحركوا عل وعسى يطلع منكم بعض من دبس.. رغم المثل المشهور...!

عندما يسأل اليهودي: لماذا يكرهون اليهود!

كتب حسن عصفور/ منذ وصول بايدن الى الرئاسة ألأمريكية، ومعه وزير الخارجية بلينكن، بدأ الحديث بكثافة على ما يسمى "معاداة السامية"، والتي تعني لهم وللبعض في الدول الغربية، الموقف من إسرائيل والحركة الصهيونية فقط، لا تشمل العرب وبالتأكيد ليس الفلسطيني رغم انهم أصلها.

مع ذكرى الأحداث الألمانية ضد اليهود، ما يسمى بـ "المحرقة"، فتحت الدعاية الإسرائيلية، ومعها بعض الأمريكية الأوروبية بابا واسعا للإشارة الى مسألة "معاداة السامية" والموقف من اليهود.

ولعل الأمر اللافت كان استضافة برلمان ألمانيا إمرأة يهودية ناجية (الدولة الأكثر اتهاما بقتل يهود في زمن هتلر)، ومنحها المجال لتقديم صورة للأحداث كما رأتها، وقد يبدو ذلك طبيعيا وفقا لما عاشته في زمن الفاشي، ولكن استذكار ذلك الزمن، بما حدث تم ربطه من قبلها، بسؤال، بات يستوجب نقاشا بعيدا عن "البعد الطائفي": لماذا يكرهون اليهود"؟!

قبل فترة، فتحت وسائل إعلام دولة الكيان نيرانها ضد بولندا فيما يتعلق بأملاك اليهود خلال فترة الثلاثينات، واعتبرتها قضية مركزية يجب العمل بكل السبل لاستردادها، وبالطبع كما العادة، لجأت الى "الراعي الرسمي" لها أمريكا، وطالبت الإدارة بذلك، دون أن تجد صدى في وارسو، كون الحديث عن مواطنين

بولنديين، وليس مواطني دولة أخرى (متجاهلة كلية أي أملاك للفلسطيني منذ عام 1948 واعتبرتها حق يهودي).

من هنا، تبدأ الحكاية، أن "اليهود" بغالبهم في أي بلد يعتبرون ذاتهم، "مواطنون وليسوا مواطنين في آن"، وأنهم خارج التعريف السائد لكلمة المواطن، كونه "يهودي" وهو امتداد لعقلية "الغيتو" الانعزالي، أي أنهم من بدأ ترسيم "جدر العيش غير المشترك"، بأنهم مواطنون مختلفون عن الغير، يسمون الآخرين "غوييم" بلغتهم.

وبعيدا عن ثقافة "العزلة والتفوق" التي يحاولون حيث هم زرعها، ما يؤدي الى حركة نفور مجتمعي من أمثال "المواطن المنعزل"، فما يحدث في فلسطين، كاف لوحده ودون أي تجربة اجتماعية أو ثقافية أو سلوك سياسي، في دول أخرى، يكف لخلق مواقف إنسانية إجبارية، خاصة مع تطور وسائل الإعلام والتواصل، ولم يعد بالإمكان ارتكاب الجرائم فتمر مرورا كما حدث في سنوات سابقة.

قبل أيام تم نشر صور لمقبرة الطنطورة بالقرب من شاطئ حيفا، تضم رفات عشرات من الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية جرائم جيش دولة الكيان بعد حرب 1948، انتشرت الصورة والتقرير بكل اللغات المعروفة، ومعها تم فتح مسلسل جرائم الحرب التي نفذتها دولة الاحتلال.

خلال حرب مايو على قطاع غزة، قامت وسائل الإعلام الأمريكي، ربما للمرة الأولى، بنشر مسار الحرب بعين ونصف العين، أي لم تكن منحازة بالمطلق للرواية الإسرائيلية، كما كان سابقا، ولعل التقرير الذي أحدث "عاصفة إنسانية"، صور الـ 69 طفل غزي قتلوا جراء القصف الإسرائيلي في الحرب التدميرية المستهدفة أبنية بكاملها، على الصفحة الأولى لأحد أهم صحف أمريكا (نيويورك تايمز)، ثم أعادت نشره صحف عبرية، وتناقلته وكالات إخبارية عالمية، كوثيقة اثبات نادرة من الإعلام الغربي بقيام دولة الكيان بارتكاب جرائم حرب ضد الطفولة.

وخلال الفترات الأخيرة، بدأت وسائل الإعلام بنشر ممارسات جيش الاحتلال، وعمليات القتل والجرائم، التي تحدث بشكل يومي، ولكن الحدث الأهم في السنة الأخيرة، قيام وسائل إعلام أجنبية بالحديث عن ممارسات عنصرية وتطهير

عرقي، خاصة في القدس وتحديدا بحي الشيخ جراح وحي سلوان، وكيف نجحت أسر محدودة العدد، من فضح المستور العنصري، والذي كان معروفا لكل فلسطيني وغالبية العرب، وسبق للأمم المتحدة وصف الحركة التي تقود دولة الكيان، الصهيونية حركة عنصرية، قبل التراجع تحت ضغط الأمريكان ودول أوربية، بدأت تدرك أن تلك حقيقة وليس ادعاء.

ولعل عمليات هدم البيوت المصورة والمنقولة تكفي وحدها لتشكيل حركة كراهية لكل من يقوم بتلك الجرائم غير الإنسانية.

سجل ممارسات دولة الكيان الإجرامي لم يعد كلاما وادعاء كما كانت تحاول ترويجه، بل جزء من الواقع وحقيقة ترى وتقرأ، خاصة مع عودة المحكمة الجنائية لفتح ملف جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين، رغم حذف تقرير غولدستون، الذي كان الأهم دوليا لكشف جرائم حرب إسرائيل بعد عدوان 2008 ضد غزة.

ومع فتح ملف تلك الجرائم والحديث عن عنصرية إسرائيل وممارسات التطهير العرقي في الضفة والقدس وقطاع غزة، الى جانب قانون "القومية" الذي يتجاهل حقوق 23% من سكانها من الفلسطينيين العرب، ثوابت واضحة للعالم، دون أي تضخيم أو نفخ أو تهويل.

والى جانب افتضاح ممارسات إسرائيل بصفتها "اليهودية" عنصرية وتطهير عرقي، موقفها الرافض لكل محاولات عقد اتفاقات سلام مع الفلسطينيين، بل أنهم اغتالوا علنا اسحق رابين عام 1995، أول رئيس وزراء ذهب للاتفاق مع منظمة التحرير لعقد "السلام الممكن"، لأنهم لا يبحثون "سلاما سياسيا" بل سيطرة سياسة ووصاية على 6 مليون فلسطيني، بعد أن مارست كل تضليل متاح منذ رفض القيادة الفلسطينية عام 1947 قرار التقسيم، لذا سقطت بسرعة برقية في أول اختبار حقيقي لصناعة سلام.

وبالتأكيد، تصريحات قادة الكيان، منذ ما بعد رابين وحتى بينت الأخيرة، برفض المفاوضات وقيام دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل، كافية تماما لتظهر أنها "دولة خارج النص الإنساني"، وهي من يجلب كل أشكال الكراهية ليس لسكانها "اليهود"، بل لكل يهودي متعاطف معها.

بالتأكيد هناك يهود هم يمكن صناعة سلام معهم ولكنهم للأسف بلا أي تأثير يذكر، ولو برزوا إما يتغالون أو يشوهون...وليتهم يسألون: لماذا تكره "دولة اليهود" الأمريكي بيرني ساندرز، وهو يهودي بلا أي "خدش جيني"، فقط لأنه ضد جرائم حربها وعدوانيتها وعنصريتها المتنامية بسرعة شديدة.

ولن نعيد التذكير بكل يهودي في إسرائيل ضد سياستها العدوانية، ورمزهم الراهن عوفر كسيف، دكتور في الفلسفة السياسية، لكنه ليس مؤيدا للعدوان والعنصرية والتطهير العرقي، ومع دولة فلسطينية الى جانب دولة إسرائيل.

بالمناسبة علاقات التطبيع الرسمية مع دولة الكيان لا تعني أبدا تغيير عمق الكراهية لدولة جرائم الحرب والعنصرية والتطهير العرقي، المعروفة في الأمم المتحدة بـ "إسرائيل".

ربما السؤال الحقيقي، لماذا يكره غالبية اليهود من هم ليسوا يهودا؟!

ملاحظة: كلام بينيت عن الدولة الفلسطينية هو الموقف الرسمي العام لدولة الكيان..أي كان الحزب الحاكم..فمن ينتظر "دبس سياسي" من قفى حكام الإرهاب السياسي بيكون غبي بالحد الأدنى أو تابع بالحد الممكن..الرد مش بيان ولا نقة..الرد: افتح درجك يا عباس!

تنويه خاص: ما حدث في غزة بفقدان طفل حياته بسبب الفقر والبرد ومولود غير معلوم الأبوين وجد ميتا في مشفى..تكشفان بعدا كارثيا للحياة الإنسانية...دوما الحاكم مسؤول حتى لو لم يكن قاتل بيده لكنه قاتل بسياسته!

غضب فصائلي من موقف حمساوي.. مجروح الكرامة الوطنية!

كتب حسن عصفور/ مع أن قضية الأسير – النموذج هشام أبو هواش تحتل مساحة كبيرة من الخبر الفلسطيني، وتغطيته، بين حق لقضية عدالة إنسانية وسياسية، وبين استغلال لغاية في نفس "محمود"، فتحت وسائل إعلام السلطة الفلسطينية الرسمية في "محميات الضفة الغربية"، موجاتها العامة ضد رفض حركة حماس اجراء الانتخابات البلدية في قطاع غزة وبالتالي منعها.

قيام إعلام السلطة وكذا فتح (م7) بذلك منطقي تماما، ليس بحثا عن تكريس البعد الديمقراطي في المشهد السياسي العام، فتلك مسألة ليست أصيلة ابدا، وليست جزءا من نظام السلطة في "المحميات"، بل عكسها السائد، نذكر أمثلة لا تغيب عن أطفال فلسطين، أبرزها تصفية من اعتبرهم الرئيس محمود عباس خصوما في المجلس الوطني الأخير بمقر المقاطعة 2018، وإهانة منظمة التحرير وتذويبها لتصبح دوائر بلا روح، الى جانب قطع آلاف رواتب وسحب جوازات سفر، لمن ليسوا موالين لمقر الرئيس وليس له فقط، مع حصار ممنهج لقطاع غزة عقابا لهم على تمسكهم بـ "الشرعية الوطنية".

وبالطبع، كان الهروب من الانتخابات العامة المتفق عليها في لقاءات القاهرة فبراير 2021، رغم رفضي المبدئي لها (ليس على الطريقة العباسية بل من حيث المبدأ، لأنها إطالة أمد الاحتلال ديمقراطيا)، مثالا على أن " الديمقراطية انتقائية" وفقا لحسابات المصلحة.

رفض حماس لإجراء الانتخابات البلدية في قطاع غزة، جرم سياسي مركب، يكشف جبنا شعبيا بعد أن حاولت تسويق نفسها أنها الأكثر شعبية، ولذا أي انتخابات في القطاع على ضوء تطورات ما بعد مايو ستهز كثيرا تلك المقولة غير الدقيقة، كما أن الرفض بذاته، إعلان صريح لتعزيز مظهر انفصالي رسمي عن الكيانية القائمة، ورسالة ذات مغزى للطرف الإسرائيلي أنها على استعداد للذهاب بعيدا في مخطط الانفصال مقابل خدمات تعزيزية لحكمها.

ولكن، ما يلفت الانتباه، ليس موقف طرفي النكبة الانفصالية (بين محميات الضفة ونتوء غزة)، بل "هبة الغضب" لبعض مكونات الحركة السياسية الفلسطينية، بعيدا عن "الوزن الشعبي" لها، ضد موقف حماس، بتجاهل كلي لموقف سلطة محميات الضفة الغربية، وسلوك رئيسها محمود عباس، خاصة في اللقاء الأخير مع وزير جيش العدو القومي غانتس.

لم تقرأ كلاما يشير الى أن خطوة عباس للذهاب الى منزل مجرم الحرب، وكأنه "صديق خاص"، تمثل إهانة وطنية عامة، ربما تفوق إهانة حماس للبعد الديمقراطي، من حيث تدميره لأسس الموقف الفلسطيني في مواجهة المشروع

التهويدي من جهة، وتقزيم المشروع الوطني من سياسي الى خدماتي، وكأنه رئيس لأحد روابط المدن وليس رئيسا لشعب تعداده يفوق تعدد دولة الكيان ذاتها.

كان يمكن اعتبار "هبة الغضب" على المنع غير الديمقراطي لانتخابات البلدية في قطاع غزة، فعلا تصويبيا للتشويه السائد في "النظام الرسمي الفلسطيني" بشقيه (محميات ونتوء)، لو كان ربطا بمخاطر نتائج زيارة عباس الى منزل مجرم الحرب غانتس، والإشارة الى مصائبها السياسية.

لكن أن تقفز فجأة من صمت مطلق عن "فعلة عباس" لتعلي الصوت والصراخ حول "فعلة حماس"، فتلك هبة يمكن اعتبارها مجروحة الكرامة الوطنية، أو "حرص وطني أحول"، الرؤية والمرام.

الحرص الوطني لا يمكن أن يكون انتقائيا، تبرير فعل مصائبي ضد المشروع الوطني أو الصمت عليه، مقابل صراخ وضجيج ضد فعل مصائبي آخر...سلوك لن يترك أثرا على المشهد العام سوى "دغدغة" صاحب سلطة مقابل ترضية ما...فذلك سقوط في اختبار الديمقراطية ذاتها، وكشف عورة مروجيها.

ملاحظة: يبدو أن تجاهل الرئيس عباس عرض قضية الأسير أبو هواش على وزير جيش العدو القومي في منزله لم يكن "سهوا عمريا" ..فلمرة ثانية تجاهل كليا الإشارة الى اسمه في كلمته لفتح رغم انه "الخبر الأول" حتى في وسائل إعلامه..التجاهل عار ونقطة!

تنويه خاص: مبروك الجائزة الأمنية الكبرى" لمنصور عباس ما غيره، اللي حصل عليها وما قدر ينالها أي عربي منذ قيام دولة الكيان على أرض فلسطين حتى يومه..مكافأة "مدفوعة الثمن الوطني" يا نن عين بينيت..وسجل يا تاريخ!

فضيحتان تهزان حكم طرفي "النكبة الانفصالية"!

كتب حسن عصفور/ خلال الأيام الماضية، أشغلت قضية مركز خالد الحسن للسرطان في الضفة الغربية، وسائل التواصل الاجتماعي الفلسطيني، لتفرض ذاتها خبرا على وسائل الإعلام، أجبر وزارة الصحة في سلطة رام الله، بعد أيام من "الحديث السوسيالجي" الى إصدار بيان قالت أنه توضيح لحقيقة الذي حدث.

في شهر نوفمبر 2018 أصدر الرئيس محمود عباس المرسوم رقم (7) لسنة 2018م بشأن مركز خالد الحسن لعلاج أمراض السرطان وزراعة النخاع، حددت مكانتها، ودورها ومهامها، وفتح باب التبرعات للمركز باعتباره مؤسسة غير ربحية. ووفقا لما تم تداوله، فقد قاربت التبرعات على 15 مليون دولار.

ما تم كشفه مؤخرا، أن السلطة الفلسطينية، والجهات المكلفة بعملية التنفيذ لم تكمل ما بدأته، مكتفية بوضع حجر الأساس وإفتاح رسمي مهيب، مع توجيهات من الرئيس محمود عباس البدء الفوري لإنشاء المركز، أي كانت المبالغ المتوفرة.

ولكن، وبعد 4 سنوات لا زال الأمر كما كان، لا وجود لتلك المؤسسة التي كان يفترض أن تمثل خدمة صحية لأهل فلسطين، بعد أن وجدت ترحابا من المؤسسات ورجال الأعمال، الذين قدموا لها تبرعات كافية لإنشاء مؤسسة عصرية، ولولا ما أثير مؤخرا، أي كان هدف الباحثين عما حدث، لما عرف شيئا عن مصير مؤسسة كان لها أن تخفف كثيرا من معاناة أهل فلسطين.

ولعل وفاة الطالب سليم النواتي نتيجة الإهمال الطبي، وفضيحة مشفى جامعة النجاح، وما تلاها من محاولات لاهثة من قبل وزارة الصحة حول تلك "الجريمة"، التي ستحفظ ضد مجهول، لما فتح ملف مركز خالد الحسن للسرطان، حيث سارع بعض المتضررين من الاتهامات، وبعض من كانوا على صلة بموضوع المركز، فسربوا ما أخفوا لسنوات، ما عرف أهل فلسطين فضيحة كانت غائبة، رغم ان عمرها 4 سنوات.

وبشكل صبياني، أصدرت وزارة الصحة بيانا رسميا حاولت فيه قدر "وعيها" توضيح الأمر، لطمأنة المتسائلين على وجود الأموال في البنوك، وهي تحت "أيدي سليمة"، دون أن تكشف قيمتها، ومن هو الوصي عليها، وقبل كل ذلك لماذا لم تتم عملية بناء المركز رغم وجود ملايين الدولارات كانت كافية لبناء مركز عصري، وتجاهل البيان مصير تلك الأموال، وهل هي "وديعة بنكية" تحقق فوائد مثلا لسد "عجز نفقات الحكومة" مثلا...

بيان وزارة الصحة، لم يزل غموضا، بل أدخل قناعة أن الأموال تستخدم في غير محلها، أن لم تكن صرفت من حيث المبدأ لأبواب صرف غير بناء مركز

خالد الحسن، ما يكشف عن "فضيحة مركبة"، في عدم البناء وسرقة أو التصرف في مال ليس ملكا لهم.

ودون بيانات، على رئيس الحكومة أن يعقد مؤتمرا صحفيا يكشف فيه الحقيقة، وتشكيل لجنة تحقيق وطنية، تضم من بين ما تضم بعض شخصيات قدمت تبرعات لبناء مركز كان له أن ينقذ حياة عشرات غادروا الحياة، نتاج تلك الفضيحة، أي أن الحكومة مسؤولة اجتماعيا عن وفاتهم، ما يتطلب اعتبارهم "شهداء الإهمال والفساد".

ولأن المصائب لا تتوقف عند حكم عن غيره، فجاءت أمطار يناير الغزيرة لتكشف واقعا كارثيا في قطاع غزة، حيث غرقت في "بركة مياه" تحولت الى مشهد إنساني كارثي، بصور أطفال تلاميذ يسيرون وسط مجرى من المياه، يصرخون رعبا وهلعا، ولو تم تصوير تلك المشاهد دون تحديد مكانها في قطاع غزة، لسمعنا كل أنواع الشتائم على مسبيبها، وربما ذهبوا لاعتبارها جريمة حرب ضد الإنسانية، لا تستوي مع "أحكام الشريعة الإنسانية"..لكن لسوء الحظ حدثت تحت حكم حماس وعين أجهزتها كافة.

وبلا أدنى مسؤولية، لم تخرج الجهات الحكومية في حكم حماس لتعتذر، بل ولم تصدر بيانا يوضح وتركت الأمر لبلدية غزة، تصدر بيانا منهكا، شاكيا من تدمير شبكات الصرف الصحي نتاج حرب مايو، فيما لم يخرج من يوضح في مناطق أخرى.

مشهد صراخ الأطفال هلعا ورعبا، يكشف جوهر التعامل مع الخدمات التي يحتاجها المواطن، والتي لا علاقة لها بحصار، بل بمظهر من مظاهر الفساد في إدارة الحكم، وعدم الاستعداد لطوارئ، في حين تتباهي ليل نهار بجهوزيتها في قضايا أخرى.

غياب الخدمات للمواطنين جريمة من جرائم يجب أن يحاسب القائمين عليها، وكل تبرير بغير ذلك جريمة مضافة، وصمت حكم حماس الاستعلائي على الحدث غير الإنساني يستوجب المحاسبة الوطنية.

ولكن، من تجاهل مقتل عشرات المواطنين في جريمة انفجار النصيرات مارس 2020، وكأن الضحايا أرقام لا أكثر، لن يقف كثيرا أمام الجريمة الجديدة، وسيقوم في اليوم التالي بعملية استعراض عسكري لتغطية الفضيحة...فمن لا يجيد إدارة بلدية لا يمكنه أن يجيد إدارة حكم أو منظومة حكم، أي كانت الحركات الاستعراضية!

فضيحتان تكشفان أن حكم "طرفي النكبة الانفصالية"، هو العقبة الأساس أمام الخلاص من المصيبة الوطنية الكبرى!

ملاحظة: الغاز الإسرائيلي في طريقه الى لبنان...خبر ما أزعج الهاتفين بأنهم ضد "التطبيع" في ذلك البلد، رغم انه ربط قطاع حيوي بمصير يد دولة العدو...المهم ما يطلع من يقول إن الغاز وصل لبيروت "خاوة" كمان!

تنويه خاص: بعيدا عن المشهد غير الإنساني بجلد إمراة كعقوبة "أخلاقية" في أندونسيا، تم عقاب شريكها بعُشر العقاب..طيب ما دامت "الأخلاق" كانت وراء العقوبة لشو التمييز العنصري بين رجل وأنثى..بالعكس مفروض "للرجل مثل حظ الأنثيين"!

كي لا "تُخطف الشعلة"..و"تُسرق الرصاصة"!

كتب حسن عصفور/ عندما أطلقت قوات العاصفة رصاصتها الأولى في الفاتح من يناير عام 1965، أعلنت حركة فتح ميلاد "تاريخ جديد" للشعب الفلسطيني، فرضته أن يكون جزءا من انطلاقة العام السنوي الميلادي، وكأن اختيار جدول الزمن حمل الرسالة الأولى من الرصاصة الأولى لتلازم ذكرى فجر الثورة الفلسطينية المعاصرة، مع الفجر الإنساني العام في مترادفة لا فكاك منها.

ومنذ معركة الكرامة 21 مارس 1968، المرتبط أيضا بفجر فصل الربيع، تمكنت حركة فتح من صناعة "مجد وطني" مشاركة مع قوى فلسطينية ودعم جيش أردني، لتبدأ مسار الثورة المعاصرة، والتي وجدت لتبقى وتنتصر، متلازمة الخالدين ناصر وأبوعمار التي سجلها اللقاء الأول مع قادة الثورة

المنطلقة بقوة لمنح قضية فلسطين طاقة انبعاث مستحدثة، بعد حصارها في شبكة من "أنفاق وجدر" الرسمية العربية.

فرضت ثنائية الشعلة والرصاصة على الجدول الزمني لفلسطين أن يكون بداية العام، رمزا ليوم انطلاقة الثورة الفلسطينية نحو تأسيس الكيانية الوطنية فوق أرض فلسطين، ومنح الخريطة الجغرافية حضورا سياسيا مجسدا في إطار، بعد أن كان حضورا في سياق كتب الجغرافيا والتاريخ.

شعلة ورصاصة، أعادت رسم حدود الزمن ليؤكد أن قضية شعب "طائر الفينيق" ليس "إنشودة" وطنية وأهازيج شعبية وتراث يتم سرده في ليال ومناسبات، بل حدثا واقعا لن يتمكنوا من كسر عاموده الفقري الوطني.

شعلة ورصاصة، رسمت خريطة سياسية جديدة في المنطقة، نحو إطلاق الحجر الأول في بناء الكيان الأول لوطن وقضية، قادها من قاد فعل الثورة المعاصرة الأول ياسر عرفات، من أرض فلسطين أعلن قيام سلطة فلسطين عام 1994، بعد أن أعلن قيام دولتها المفترضة من أرض الجزائر عام 1988.

الشعلة والرصاصة، باتت رمزا لشعب وتخليدا لثورة قادتها حركة فتح، ولا تزال، رغم كل ما أصابها من "طعن عدو" و"غدر صديق" و"همالة إبن" اساء لها أكثر مما أصابها سوءا من آخرين، عدو وطاعن وغادر.

شعلة ورصاصة فتح، ليست ذكرى ماض بل هي فعل الحاضر، رغم ما أصابه كسرا ونهشا سياسيا، لازال يملك قاطرة المسار نحو مستقبل حددته رصاصة الأول من يناير، ولأن فتح ليس فصيلا وفق "قانون الأحزاب" المعلوم، تمكنت أن تكون حركة بمواصفات شعب فلسطين، وبجدارة استحقت لقبها الشعبي المعلوم بـ "أم الجماهير"، تبقى قادرة أي كان مرضها أن تشرق وتقطع الطريق على محاولات "لصوص الرصاصة والشعلة".

شعلة فتح ورصاصتها بعد 56 عاما، في حاضرها أصابها بعض ارتعاش ورصاصتها ملتبسة الحضور، ليست هي تلك صاحبة الصوت الذي أربك مشهد السكون الرسمي العام...

فتح رصاصة الثورة المعاصرة، نهوضها نهوض لقضية ونعساها نعاس وطني عام، فهي كالشعب الذي منه خرجت، ولأنها ليست كغيرها لا يجب السماح لهم بـ "خطف الشعلة" ولا "مصادرة الرصاصة"...وسبل ذلك من بين ظهرانيها وليس من غيرهم..هم وحدهم من يعيدون لـ "ام الجماهير" ما سرق منها في ليلة عتمة كادت أن تخطف نور الوطن.

في ذكرى خروج الرصاصة وايقاد الشعلة لانطلاقة فتح والثورة، سلاما لكل من دفع في مسارها لتستمر رافعة لقضية الشعب..سلاما لشهداء الثورة ...سلاما للخالد الذي سيبقى حارس الشعلة وحاملها ياسر عرفات!

ملاحظة: ذهب عام يمكن اعتباره كان "بلاءا سياسيا نادرا"...عواجيز شعبنا بيقولوا لعلها كفارة تمنح القادم خيرا وطنيا وإنسانيا، وقبلهما قيادة تكون "بنت شعب" مش "بنت أيه..."!

تنويه خاص: غادرنا في اليوم الأخير من العام اللي كان جابر عصفور الذي صنع من النقد أدبا..وخالد أبو خالد الذي صنع من الشعر رصاصة...رحيل ثقافي موجع..لكنها دورة الحياة..سلاما لروحكم!

لقاءات فلسطينية إسرائيلية على أنغام موسيقى إرهاب المستوطنين!

كتب حسن عصفور/ أن يخرج بعض وزراء الحكومة الإسرائيلية ليهاجموا بـ "غضب" غير مسبوق، ما تقوم به الحركة الإرهابية الاستيطانية في الضفة والقدس، ويراه أحدهم أنه الفساد الأكبر في الكيان، كان يجب أن يشكل قاطرة لحراك رسمي – فصائلي فلسطيني، ليس بالبيانات فاقدة الروح، بل عبر خطوات تتسق مع نمو الخطر المتصاعد.

خلال 48 ساعة، قامت "الحركة الإرهابية اليهودية" في الضفة والقدس بعمليات قتل وتخريب واستيلاء على أراض، وقف أهل المناطق التي يهاجمها الإرهابيون رافعين راية التصدي لهم، دفاعا عن أرض وقضية.

كان منطقيا، أن تخرج قوات الأمن الفلسطينية، بكامل فروعها، لمواجهة الإرهابيين الذين يستفزون وزراء في حكومة بينت، استنادا الى حق الدفاع عن المواطن وأرضه أمام فرقة من الغوغاء اللصوصية، وفقا لما هم مكلفين به،

باعتبار ذلك حق وواجب، بدلا من البقاء متفرجين أو حارسي المشهد، كأنهم غير ذي صلة بالأحداث.

كان منطقيا، أن تقوم قوات الأمن بمشاركة المدافعين عن الأرض، خاصة وأن حركة فتح هي رأس الحربة في تلك المواجهات الوطنية، مشاركة لها أن تعيد تبيض دورهم بعدما تورطوا باعتقال شباب من "المواجهين" في بيتا وجبل صبيح.

وكي لا يقال لهم كلاما خادعا بأن حماية المواطن الفلسطيني من الإرهاب اليهودي الاستيطاني، ليس جزءا من مهامهم، عليهم تذكير من يروج ذلك الكذب، بما حدث في سبتمبر 1996 في أول مواجهة مباشرة مع دولة العدو، فيما سجله التاريخ بـ "هبة النفق"، عندما حاول نتنياهو المنتشي بفوره الانتخابي لكسر ظهر السلطة الوطنية، بأول تهويد رسمي بعد اتفاق أوسلو، خاصة وأنه كان أحد أطراف تحالف الشر السياسي لاغتياله، فكانت معركة شارك بها أجهزة الأمن الفلسطينية بكل مكوناتها، أدت الى خسائر كبيرة في صفوف جيس المحتل، ما أدى الى وقف تنفيذ مخطط فتح النفق.

راهنا، ربما يصبح واجب الأجهزة الأمنية مضاعفا، خاصة وأن الحركة الإرهابية ترتكب جرائم حرب برعاية جيش الاحتلال، ومع تنامي فعل الغضب دوليا وداخل الكيان، يصبح زيادة فعل الردع واجبا لا بد منه، دون أن تنتظر قرارا من مسؤول لو تجاهل ما يجب أن يكون.

صمت أجهزة الأمن، ووقوفها متفرجة يمثل إدانة للرسمية الفلسطينية، التي تلهث خلف أي هاتف من حكومة الإرهاب في تل أبيب، لعقد لقاء حيثما يرغبون، ووفق جدولهم الذين يقررون، دون أن يكون لها أي أثر على تعطيل العمل الإرهابي اليهودي الاستيطاني، بل ما يحدث بعد كل لقاء تتزايد الأعمال الإرهابية ويسقط شهداء وجرحى.

أن تصدر مؤسسات السلطة الرسمية بيانات "عرمرمية اللغة"، تهدد بما سيكون، وأنهم لن يسمحوا باستمرار فعل الإرهاب، باتت مهزلة كاملة الأركان، لأن عكسها ما يتم تنفيذه واقعيا، من تسليم إرهابيين مستوطنين دخلوا مناطق فلسطينية

بأمان الى جيش العدو، ولم يطلق رصاصة واحدة دفاعا عن مواطن فلسطيني يواجه القتل اليومي.

الشرعية السياسية ليست قرارا تنظيميا، ولن تكون دون أن تصبح أدواتها جزءا من حماية أهلها...غير ذلك يكون لها اسم غير ما تسمي به ذاتها!

ملاحظة: بعد لقاءه بالشيخ..وزير خارجية الكيان لابيد يعلن بصوت مليان وقلب قوي أنه لا مفاوضات سياسية مع السلطة..الأمر "إنساني" بلاش يصيبهم يأس..يا حراااام شو حنون...فهتموا يا "سكان المقاطعة" أم بدها قاموس وطني!

تنويه خاص: رئيس أمريكا اللي يقال عنها الأقوى عالميا يشتم صحفي لأنه سأله سؤال ما عجبه بأنه "ابن ساقطة وغبي"...الصراحة ان الغبي اللي ما فهم السؤال واللي ما عرف كيف يرد على السؤال..بيكون هو الساقط يا بايدن!

مركزية فتح حددت ملامح "الشرعية الدستورية الجديدة"

كتب حسن عصفور/ وأخيرا بعد انتظار طال، قررت مركزية فتح (م7)، أن تعلن تعبئة فراغ أحد ممثليها في تنفيذية منظمة التحرير، بديلا للراحل صائب عريقات، مرشحة حسين الشيخ، ما يعني مبدئيا أنه سيكون رئيسا لدائرة شؤون المفاوضات، ومرشحا لأمانة سر التنفيذية (غير معلوم هل يستمر في منصبه وزيرا للشؤون المدنية أم يتم تغييره)، إلى جانب ترشيح روحي فتوح مرشحها إلى رئاسة المجلس الوطني بديلا للمناضل الكبير أبو الأديب الزعنون الذي استمر في منصبه منذ عام 1985 وحتى تاريخه، مع تغيير كامل لرئاسة الوطني التي شاخت زمنا ووظيفة.

كان ملفتا للاهتمام، أن تؤكد مركزية فتح بأنها ستعرض أمام المركزي تجديد الثقة بمحمود عباس كرئيس اللجنة التنفيذية ورئيس دولة فلسطين، خطوة لوقف حملة "التشكيك" بشرعية عباس التي تزايدت بعد قراره بتأجيل الانتخابات التشريعية، وبالتالي انتخابات المجلس الوطني، ولذا تحاول فتح أن تقوم بـ

"مناورة سياسية" بإعادة منحه الشرعية من خلال المجلس المركزي القادم، والذي مُنح في آخر دورة للمجلس الوطني صلاحياته في حال عدم الانعقاد.

مناورة فتح الجديدة، ستعني بعد "تجديد الثقة" بأن الرئيس عباس سيتمتع بزمن مضاف في شرعيته المهتزة كثيرا، ولوقف كل محاولة شعبية أو فصائلية اعتباره "فاقد الأهلية السياسية" في ظل غياب المؤسسات الشرعية الفلسطينية، ومعها غياب "التوافق عليه" بعد مارس 2021.

فتح، لو تمكنت، ومنطقا لديها أغلبية فرض ذلك على المركزي القادم، أي كان موقف الفصائل الأخرى بحكم أغلبيتها الرقمية، فهي تشير أن "المركزي" بات البرلمان المؤقت بتركيبته الراهنة لاختيار رئيس اللجنة التنفيذية وكذلك رئيس دولة فلسطين، ما يمثل ردا على كل المحاولات التي تتحدث عن "فراغ دستوري" قد ينشأ فيما بعد عباس.

قرار فتح، سيضع أساس قانوني مستحدث، ربما لم يقف أمامه بعض من اعترض على قرارهم، بما سيكون لاحقا من دور للمركزي في تحديد ملامح "الشرعية الفلسطينية" بكامل مكوناتها، دون المرور بانتخابات مرحلية أو انتقالية أو عامة.

كان لذلك التوجه، أن يكون "شرعيا وطنيا"، وخيارا بديلا مستحقا لو جاء نتاج توافق فصائلي، وإعادة بحث تركيبة "المركزي" تمهيدا لتعديل وظيفته التي تم تمريرها "خلسة" في وطني المقاطعة عام 2018، لم تقف كثيرا أمامه في تلك الفترة القوى التي قد تدرك الآن أنها ذهبت لخيار دون تدقيق قانوني – سياسي له.

لجوء فتح (م7) لاستخدام القرار الوطني الأخير، سيضيف إشكالية سياسية جديدة إلى جدول الاختلافات الوطنية التي تتزايد يوما بعد آخر، ولكنه سيمنحها "سلاحا" للدفاع عن "تآكل الشرعية" المتواصل، وترتيب ملامح مرحلة جديدة قادمة، ولذا قد لا تكون فتح في عجلة من أمر البحث عن خيار انتخابي جديد.

ولكن، كان ملفتا أن الحديث عن تجديد شرعية الرئيس عباس تحت عبارة "تجديد الثقة"، أنه تجاهل كليا تجديد "الثقة به كرئيس للسلطة الفلسطينية"، دون أن

يترافق ذلك مع توضيح سياسي – قانوني، وهل سقط ذلك سهوا من حجم "التجديد" أو سرعته، وقطع الطريق على فتح نقاش حوله، أم أن الامر جاء ضمن رؤية ما تتعلق باعتباره رئيسا لدولة وليس لسلطة وفقا لمرسوم سابق، دون "تصريح علني" كي لا يستفزوا دولة الكيان!

عدم الحديث عن رئاسة السلطة، يمكن اعتباره "مناورة شكلية" للهروب من المساءلة الخاصة بالموقع، ولمنع أي إشارة إلى التشكيك بمراسميه الخاصة بالمرحلة الانتقالية بصفته رئيسا لسلطة، بل بات رئيسا لدولة، لا تخضع لأي جسم انتقالي، بما فيه التشريعي المنحل بمرسوم، باعتباره مرسوم من الجهة الأعلى في هرم التمثيل الوطني.

كانت "مناورة سياسية" أم "جهالة سياسية" عدم الإشارة الى رئاسة السلطة، فذلك لن يعفي أن كل مرسوم يتعلق بالسلطة، ما دامت قائمة سيكون تحت طائلة "الشك الدستوري" حتى يتم انتهاء المرحلة الانتقالية والذهاب من "مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة".

فتح رسمت ملامح القادم السياسي بعيدا عن أي انتخابات في المدى المنظور، ورسمت طريق "الشرعية الدستورية" وفقا لما تريد...!

عناصر جديدة أعلنت عنها مركزية فتح تتعلق بالبعد السياسي – الدستوري للمرحلة القادمة، وتحضيرا لما سيكون بديلا لما تم الاتفاق عليه، ذلك ما يستوجب نقاشا وطنيا عاما، بعيدا عن "سذاجة الردح الدائرة"، والتي لن تعيق أمر قرار فتح.

ملاحظة: مستر وينسلاند قال إن فوضى عارمة ستحل بمنطقة الشرق الأوسط إن لم يتحقق حل الدولتين..الصراحة كلامه مرتب ولكن المستر ما حكى مين المعطل وكيف لازم ردعه وجلبه للطريق كما يحدث مع غيره...مش هيك يا "مستر وين"!

تنويه خاص: بعد أن دفع سليم النواتي حياته ثمنا لإهمال صريح..الشابة نسرين أبو شباب تواجه ذات المصير نتاج رفض مستشفى النجاح استقبالها.. نسرين

حياتها مهددة بالخطر..هل المطلوب أن تموت عشان الحكومة "تهز خصرها شوي"!

معركة حكومة الإرهاب الإسرائيلية ضد رمزية "منزل صالحية"!

كتب حسن عصفور/ بعد 48 ساعة من تراجع حكومة "الإرهاب" في تل أبيب، عن هدم منزل "صالحية" في الشيخ جراح بالقدس، ذهبت فجرا للقيام بما لم تتمكن منه، لهدم ذلك المنزل، الذي بات خلال أيام قليلة "رمزا" للتصدي والصمود الفعلي، وليس ذلك المسمى القديم الذي ساد في لغتنا...

بات الانتقام من المنزل عملية مركبة، هدما لترسيخ الفكر التهويدي للتطهير العرقي، وهدما لمعلم ترسخ خلال ساعات في الذهن الكفاحي الوطني والشعبي فلسطينيا ومحيطا، ما سيكون طاقة فعل لتطوير أشكال المواجهة مع عدو قومي، يمارس كل المبيقات خارج القانون الإنساني...

عندما أعلن محمود صالحية بفخر وفرح، أنه فرض على قوات جيش التطهير العرقي، التراجع بعدما نصب اسطوانات غاز استعداد للتفجير الجمعي، منزلا وسكانا، شكل ذلك المشهد حالة من الفخر المقاوم الذي أصاب "الغطرسة الاحتلالية"، ما كان لها ان تسمح لها بالاستمرار، خاصة بعدما غابت أي حملة مساندة للعائلة وصمودها، سوى بعض من يساريين إسرائيليين.

حالة منزل "صالحية"، جسدت جوهر المعركة على الرمزية في القدس ومكانتها، بين التطهير العرقي العنصري والتحدي السكاني الفلسطيني (السكاني لأنهم من تحدوا في غياب كلي للرسمية الفلسطينية وفصائل الكلام الثوري)، معركة ما كان لحكومة الإرهاب ان تتعامل مع "الحدث الصالحي" كأنه خبر إعلامي، كما هو حال المكونات الفلسطينية (حكما ومنظمات)، فكان الهدم الخيار الذي يجب أن تقوم به كسرا لشوكة أي نمو مقاوم.

معركة "الحدث الصالحي"، بداية لما سيكون لاحقا ضد أحياء الشيخ جراح وسلوان، وبعض أطراف المدينة المقدسة وطنيا فلسطينيا، بالتزامن مع ما سمي خطة تطوير البراق لتعزيز البعد التهويدي في المدينة والمكان، والتي مرت

بهدوء غريب، وصمت كأن الذي حدث لا يمس أقدس مقدسات الفلسطيني، دينا ورمزا وعاصمة.

ويبدو أن سلطة الإرهاب في تل أبيب استغلت الصمت المطلق على تعزيز البعد التهويدي في البراق، فكان قوة دفع لتنفيذ خطتها لهدم منزل صالحية أيضا.

ما حدث فجر يوم الأربعاء 19 يناير 2022، تاريخ جديد من معارك المواجهة، والتي بكل حسرة وطنية خسرها الفلسطيني لصالح العنصري اليهودي، وسيبقى يوما يعاد سنويا التذكير به كما يحدث مع مجازر وجرائم حرب هي الأعلى المرتكبة من دولة تعتقد أنها "صانعة القانون الدولي"، وليست فقط فوقه.

هدم منزل صالحية، رسالة سياسية من حكومة (الثنائي ونصف – بنيت – لابيد وعباس) بأن القدس خارج كل الحسابات القادمة، وعمليا أخرجتها من دائرة "الحل الممكن"، وما سيكون "قدس يهودية " وبقايا خارجها للمحميات الفلسطينية.

هدم منزل رمزي في القدس، وصمة عار وطني لكل مكونات الرسمية والفصائل التي نامت عن "الحدث الصالحي"، وكأنهم أهل كهف قالوا لمحمود إذهب أنت وعائلتك فقاتلوا، فنحن مشغولون بغير ما تريد!

تمكنت دولة التطهير العرقي العنصري من كسر شوكة عائلة صنعت حدثا...ولكن دوما نعيد ترديد مقولة الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، أن طائر الفينيق الفلسطيني باق..ويا شعب لن تهزك ضربة عدو ووكسة حكام وتوابع!

ملاحظة: بين كل النكسات التي تحيط بأهل فلسطين..تتسابق حركتي النكبة الانفصالية في "معايرة" كل منهما بمن خطف وقهر أكثر من الآخر...بالكوا هيك مسميات ممكن تكون أداة خلاص من محتل أم من قضية؟!

تنويه خاص: بعد عام وأكثر قررت حركة فتح (م7) مصير ممثليها في التنفيذية ولرئاسة الوطني...الآن فينا نقول أن "المركزي" قادم ولكنه لن يبحث "خيارات غير خيارات التشكيل"...عشان ما حدا من الغلابة يتوهم ..وكل "تهديد" وإنتم بخير أو بسمة بدن!

من "جنين جنين" الى "فضيحة جنين"!

كتب حسن عصفور/ في يناير 2021 أصدرت محكمة لدولة الكيان الإسرائيلي قرارا بمنع عرض فيلم "جنين جنين" بعد مطاردة قضائية طويلة، وهللت أوساط جيش الاحتلال لحكم ضد أهم وثيقة سجلت أحد أبزر جرائم الحرب التي نفذتها قوات الاحتلال بأمر رئيس وزرائها الإرهابي الراحل شارون، أبريل 2002.

حرب دولة العدو القومي ضد فيلم "جنين جنين" للفلسطيني المبدع محمد بكري، كان حكما لـ "تخليد جرائم الحرب" ضد الرواية الوطنية في مقاومة الاحتلال، وخاصة وأن الضمير الإنساني العالمي بدأ ينتبه الى حقيقة الجرائم التي تم ارتكابها دون مساءلة رغم انها الأبرز في عصرنا، ولعل قرار الجنائية الدولية بالبدء في عملية المساءلة تكون حافزا للانتقام القانوني من مجرمي الحرب.

وفي الذكرى السنوية الأولى لقرار الطغمة الإرهابية الحاكمة في تل أبيب بمنع "فيلم الرواية التاريخية" لمعركة جنين البطولية، التي ستبقى علامة فارقة في مواجهة المحتلين، أقدمت قوات أمن السلطة على ارتكاب "فضيحة جنين" باعتداء أقل من يمكن وصفه بأنه غير إنساني، همجي المظهر بدائي السلوك، حاقد التنفيذ على الشاب محمد زكريا الزبيدي ابن أحد رموز معركة جنين أبريل 2002، التي جسدها الفيلم التاريخي "جنين جنين"، وكان والده زكريا رمزا من رموزها.

مفارقة غريبة، تزامن عمل إرهابي من قبل جهاز أمني تابع لسلطة دفع والد الشاب محمد وقبله جده محمد وجدته وعمه اللذان استشهدا في تلك العركة الخالدة، ثمنا لقيامها وتكوينها ومن أجل قضية وطنية، تدعي تلك الأجهزة أنها موجودة من أجل صيانة كيانها المؤسس 1994، مع قرار "قضائي" انتقامي" من دولة العدو لفيلم محمد بكرى الخالد.

المشهد الذي وثقته "كاميرا" أحد العابرين ليلا لعملية "الحقد الإنساني" على الشاب محمد الزبيدي، يمكن اعتباره لحظة عار وطني، ليس لأن المعتدى عليه ابن أسير وحفيد مناضل فتحاوي وشهيدة من شهداء المعركة الخالدة، بل لكونه

فلسطيني شاب، تمنى أن يكون سلاحه لجهة واحدة دون غيرها، سلطات الاحتلال ومؤسساتها الأمنية الغازية.

المشهد الذي انتشر لتصوير "لحظة العار" لا يجب اعتباره حدث عابر، وخطأ تنفيذي لأمر اعتقال أو مطاردة لسيارة مجهولة، كما حاول بيان أصدرته الجهة المتهمة أساسا، بطريقة استخفافية بالفلسطيني، وعيا ومدرسة، وتكريسا لذات المنهج الاحتلالي، عندما تقدم على اعدام فلسطيني فتجد أنه كان مطلوبا فهرب...

المشهد – الجريمة والبيان التبريري العار، لا يستحقان سوى اعتقال كل من كان شريكا في الجرم الإنساني ضد محمد ورفاقه، وتقديمهم للمحاكمة الوطنية، ومعها اقالة المسؤول عن الجهاز الذي قام بالجرم غير الأخلاقي – غير الوطني، ومحاسبة محافظ جنين عن تلك الجريمة.

خطوات، لا يجب أن تكون مكانا لنقاش، بل للتنفيذ الفوري، لو أريد ألا تذهب الأمور بعيدا، خاصة وأن تلك المدينة ومخيمها رمز للمقاومة الشعبية والمسلحة ضد المحتلين الغزاة، ليس حاضرا فحسب، بل تاريخا طويلا...

دون محاسبة حقيقية لعناصر تلك الجريمة الوطنية تفتح السلطة خيارا لن يكون لصالحها، خاصة وأن عناصر الغليان الشعبي من سلوكها العام، وطنيا واجتماعيا وصل الى نقطة الغليان ما قبل الانفجار...ولا نحتاج لشواهد لإثبات الثابت.

"حماية للجبهة الداخلية" المصابة بكثير من الثغرات السياسية والاجتماعية سارعوا باعتقال مرتكبي تلك الجريمة واقالة فورية لمسؤول جهازهم وكل من له صلة بذلك..دونه سيكون للمشهد جانب غير مضيء..

الخيار للرئيس محمود عباس وفريقه الأمني المصغر المتحكم: الردع لمرتكبي الجريمة أو فتح جبهة اشتعال جديدة في محافظة مخزونها الناري كثيف.

لا مجال لمداهنة أو مساومة لتعويض بعضا من "كرامة انسان" و"كرامة مسار" سوى تنفيذ عدالة لن تكون مطلقة ولكن نسبيتها خير من تجاهلها!

ملاحظة: غادرنا يوم الجمعة 7 يناير جميل الطريفي ..الصديق الذي جمعنا مسار الزمن الملتبس – المعقد في تأسيس كيانية فلسطينية جديدة...غادر جميل دون ضجيج وهو من كان ضجيجه يملئ المكان حيث يكون...

الى أم يوسف ويوسف وميرال وناصر وزياد ولينه أبناء الصديق جميل والى مصطفى وجمال اشقاء جميل والى جميل الحفيد الذي كانت ولادته فرحة لا تنسى من الجد جميل وكل أحفاده..الى كل أهله ومحبيه تعزية لا تكفي ولكنها تعويضا ما عن غياب الحضور الذي كان يجب أن يكون...

وداعا يا جميل وسلاما يا صديق!

هشام صرخة البقاء الفينيقي...صفع المحتل وهزم "الأحزاب وحده"!

كتب حسن عصفور/ ربما ستبقى الابتسامة الحزينة لزوجة هشام التي انتشرت برقا، بعد أن وافق الفلسطيني هشام أبو هواش على فك إضرابه النادر في تاريخ المواجهة مع أسر العدو القومي، خالدة كما كانت لوحة موناليزا، لتجسد لحظة فرح نادر لامرأة عاشت الموت طوال 141 يوما، حتى اللحظات الأخيرة لا تعرف ما سيكون نتاج معركة الخلود الكفاحي لهشام، موتا أسطوريا أم حضورا ثوريا سيبقى رمزا لامعا...

لحظة إعلان موافقة هشام، على تناول بعضا من طعام ليعلن انتصارا إنسانيا ووطنيا لفلسطين الوطن والشعب، في زمن سواده يكاد أن يكون هو السائد، كانت نقطة فصل بين قرار وقرار...قرار أن الوطنية ليست لغة ولا كلمات، وأن التحدي ليس شعارا وبلاغ، بل هو فعل استمر مع إنسان أضاف لمعارك مواجهة الجزار السجان، مشهدا خالدا لخيار الحرية أو الشهادة، فلا خيار وسط كان بينهما لهشام.

لحظة انتصار الإنسان على الجلاد، تعالت حفلة الشكر لهذا وذاك، وتباهى ذاك وذاك بأنه كان فعل البحث عن حل أزمة هشام، ودون نكران جهود اللحظات الأخيرة التي سارعت في وضع حد للفصل بين الغياب والحضور، لكن الحقيقة أن الجميع، ولا استثناء لأحد، سوى هشام وأسرته الشخصية من آمن بخيار إما وإما...صمت طال كثيرا حتى بات رحيل هشام محطة فارقة قد تربك المشهد بأكمله، حرجا وتعاطفا وانتماءا.

انتصر هشام واسرته على السجان ومجرمي الحرب، بصمود لن يزول قيمته وسيضاف الى "آيات المواجهة الوطنية الكبرى" للعدو معلنا أنه يمكن أن يكون هناك ما هو غير القائم، لو أن هناك إرادة تحدي دون لعثمة، أو نفق الترف السياسي الذي لا يمكنه أن يصل الى نهاية تكسر جدر المحتل.

انتصر هشام واسرته في معركة تعيد للفلسطيني بعضا من بريق ضل الطريق خلال سنوات، رغم حروب ودمار وفعل كفاحي يظهر بين حين وآخر، لكنها لم تزل السواد الذي طال المشهد السياسي العام، كرسته حركة انقسامية ضلت طريق الوطنية الفلسطينية، لتكون رافعة المشروع التهويدي الأخطر على بقايا الوطن، أرضا وهوية.

انتصار هشام وأسرته، إعلان بلا أي كسور رقمية أو لغوية، بهزيمة عدو وكسر جبروته وفق المعادلة النارية بخيار إما حياة وإما استشهاد، معيدا جملة الخالد المؤسس ياسر عرفات، بخيار الاستشهاد بديلا لأسر أو مطاردة، شهيدا شهيدا شهيدا صرخة البقاء الفينيقي للفلسطيني.

انتصار هشام وأسرته، هو الصفعة الكبرى لـ " أحزاب النكبة الانقسامية – الانفصالية وفصائلها"، فلأول مرة ومنذ أن تمكنت دولة الاحتلال من صناعة الانقسام، توحدت رايات الفصائل الحزبية تحت راية الوطن الفلسطيني، المشهد الذي كان عاما سائدا، بات فرصة التقاط لحظية، تجاورت أعلام فصيل يعلن أن الآخر بات "عدوا أو عدو محتمل".

انتصار هشام وأسرته، لحظة ربما تعيد بعضا من ذاكرة تلوثت باللاوطني الى ما يجب أن تكون، وتفتح خرما منه يبدا مسار مواجهة الانفصال – الانفصام كي نواجه التهويد..فلا مقاومة لمشروع العدو في ظل الانقسامية القائمة...وكل مدع غير ذلك فهو يساهم بنصرة العدو أي كانت اللغة واللباس.

انتصار هشام وأسرته، فعل لا فعل سواه لو حقا يراد لفلسطين شروقا كفاحيا، لا يجب أن يحاصر في "تمجيد" الفعل وتحويله الى "أيقونة" تضاف الى ما سبق، وليس قاطرة لتغيير حاضر التهويد بمستقبل الكيانية الفلسطينية المتحررة.

انتصار هشام وأسرته، ليس حدثا وانتهى بل يجب أن يكون حدثا قد بدأ...وذلك لن يكون دون هزيمة أحزاب الانقسامية وانفصامها الوطني وفتنتها السامة، فهل يحدث الحدث الغائب منذ 2007..تلك هي المسألة؟!

ملاحظة: مشهد أيمن عودة وصابرين دياب مع المحامي جواد بولس في تصديهم للإرهابيين بن غفير ومارزال أحفاد حكومة بنيت شاكيد لابيد واللامنصور، لحظة زينت وردا فرحة فلسطين بنصرة هشام...شعب سيبقى دوما أقوى من جلاديه!

تنويه خاص: ناصر أبو حميد..اسم يطل من بين بقايا انسان مناديا يا أنتم أين أنتم؟!

هل تعيد "الرسمية الفلسطينية" قواعد علاقاتها مع بعض العرب!

كتب حسن عصفور/ جاءت زيارة وفد حركة فتح (م7) الى سوريا ولقاء وزير خارجيتها فيصل المقداد في 9 يناير 2022، لتكشف أن فلسطين، الدولة والمنظمة والسلطة، لا تزال تقف متفجرة على تعزيز علاقتها مع الشقيقة، وكأنها مصابة بحالة ارتعاش نتاج ضغط بعض أطراف ترتبط بعلاقات خاصة مع الرئاسة الفلسطينية وكذا أعضاء في قيادة فتح (م7).

زيارة وفد من الفصيل الحاكم في السلطة ليس بديلا أبدا عن زيارة وفد من "الرسمية الفلسطينية"، التي هي قبل دمشق ما يحتاجها وطنيا وشرعيا في آن، خاصة وهي تعيش في حالة من الارتباك السياسي العام في الداخل الفلسطيني، ومحاولة استبدال الزيارة الفصائلية عن الرسمية ليست لصالحه بل ربما العكس منذ ذلك، ولذا ليس صدفة أن أعلى مسؤول رسمي سوري التقى بالوفد الفتحاوي كان وزير الخارجية.

ومع سوريا، يلاحظ أن الرئيس عباس لا زال مترددا جدا بزيارة لبنان، رغم عدم وجود قطيعة سياسية، وهناك حركة متعددة الأشكال قائمة، ولكن غياب رأس السلطة يكشف "ضعفا" في العلاقات الرسمية، دون تفسير منطقي.

ولا يمكن تجاهل تردي حال العلاقات مع السودان، التي أصابها عطب كبير خلال حكم تحالف الجماعة الإخوانية والبشير، كان يفرض بعد اسقاطه شعبيا، ترميم سريع لتلك العلاقات بما يعيد لها حضورا سمح لغير منظمة التحرير ان تبدو وكأنها الممثل الرسمي للفلسطينيين.

ولعل العلاقة التي تبدو أكثر غرابة بين الرسمية الفلسطينية ودولة الإمارات، والتي كانت ما قبل "عهد عباس" في أفضل حالتها، بل ربما الأكثر حميمية رسميا وشعبيا، وكي لا يقال أن "التطبيع" سببا فتلك شماعة تسقط قبل إكمال العبارة، فترديها بدأ منذ ما يقارب أكثر من عشر سنوات، مع خلاف الرئيس عباس والقيادي الفتحاوي محمد دحلان، ليصبح مستقبل العلاقة رهن بها.

وتلك سقطة سياسية نادرة، تكشف أن الأمر ليس إدارة الشأن العام وفقا للمصلحة الوطنية بقدر ما هو مرتبط بالجانب الشخصي، والنتيجة خسارة للقضية والشعب الفلسطيني وليس لدولة تعزز حضورها إقليميا ودوليا، نختلف مع بعض جوانب مسارها السياسي وخاصة الجانب التطبيعي، لكنه لم يكن هو سبب تردي العلاقة، التي بدأت بالانحدار الكبير منذ عام 2011، مقابل تعزيزها مع قطر، والتي كانت هي رأس حربة تمرير مشروع الانقسام، الذي مثل الطعنة الكبرى للمشروع الوطني.

نموذج العلاقة مع قطر، والتي لعبت دورا كارثيا داخل المنظومة الفلسطينية، والعلاقة مع الإمارات التي لم تكن جزءا من الأزمة الداخلية رغم وجود دحلان بها، والذي يحاول الاستفادة لتقديم خدمات إنسانية لأهل قطاع غزة والقدس، تصيب فريق السلطة بـ "دوار سياسي" بدلا من توجيه الشكر لدولة تساهم في تقديم خدمات دون "شروط"، تكشف أن الأمر ليس مرتبطا بمصلحة وطنية.

وظهر "الحقد السياسي" جليا في موقف قيادات فتحاوية من اعلان التضامن مع السعودية ضد الحوثي وتجاهل الإمارات.

الحديث عن ضرورة إعادة تقييم العلاقة الرسمية الفلسطينية مع بعض الدول العربية، أصبح ضرورة وطنية في ظل المتغيرات المتسارعة جدا، ويبدو أنها أسرع كثيرا من بلادة التفكير السائد، إقليميا ودوليا، وليس بعيد عنها، حركة تصويب العلاقات التركية مع دولة الكيان الإسرائيلي، رغم "الشعارات الرنانة

جدا" لأردوغان واستضافته لقيادة حماس، لكن مصالح بلاده أجبرته على "تعديل المسار"، وقبلها فتح باب العلاقات مع مصر والإمارات والعربية السعودية...

قراءة تركية حكمتها مصالحها بعيدا عن "شعارات سقط مفعولها" فكان لا بد من تصويب لو أريد الحد من حجم الخسائر المتتالية.

قبل فوات الآوان، على الرسمية الفلسطينية قراءة علاقتها العربية بعيدا عن "غطرسة فارغة"، وأن تتخلى عن تقييمها وفق "رغبة الرئيس الشخصية" وليس وفق الرغبة الوطنية...!

ملاحظة: رسالة د.حنا ناصر الى طلبة جامعة بيرزيت تستحق كثيرا الاستجابة لها..البعد الإنساني قبل السياسي بها تفرض التفاعل الإيجابي لها...وبلاش عصبوية قد تسبب مرارة وطنية مش ربح وطني!

تنويه خاص: كورونا تعود بقوة لتصيب أهل الضفة وقطاع غزة رغم توفر اللقاح ووصول مليون جرعة منه الى غزة...هل الانتشار كسل حكومي أو استهتار شعبي أم كلاهما..بدها جهد كبير..صحيح ليش "فصائل الكلام" ما تساهم بحملات لتعزيز ثقافة التطعيم!

هل لا زال "تهديد" الرئيس عباس قائما...؟!

كتب حسن عصفور/ في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 سبتمبر 2021، أمهل الرئيس محمود عباس، إسرائيل عام للرحيل من الأرض الفلسطينية قبل الذهاب لخيارات أخرى.

وذهب الى شرح مسببات ذلك "التهديد المفاجئ"، ما اعتبر أنه تطور سياسي جديد قد يفتح الباب أمام مواجهة كبرى أو تسوية التفافية، كي لا يذهب الرئيس الى تنفيذ "الوعد" بالذهاب الى خيارات أخرى، دون أن يحدد أي منها، وتركها مفتوحة للاجتهاد الذاتي لكل طرف من أطراف العلاقة.

ورغم ان وسائل الإعلام العبرية، تعاملت بسخرية غير معتادة من "التهديد العباسي"، ورأى البعض الفصائلي أنه "خطاب التفافي" هروبا من تنفيذ المتفق

عليه وطنيا، خاصة بعد لقاء بيروت سبتمبر 2020، ولقاء القاهرة فبراير / مارس 2021، لكن الخطاب فتح باب نقاش خاص فلسطينيا، على أمل ان يكون "انطلاقة" لتغيير المسار الذي طال أمده الهارب من معركة التصدي للمشروع التهويدي.

ولكن، منذ الخطاب قبل 4 أشهر، لم يقم الرئيس عباس بأي خطوة يمكن أن تشير الى أن مسألة "الوعد التهديدي" تجد طريقها لإمكانية التنفيذ، لا داخليا ولا نحو تأسيس قواعد لإمكانية ألا تستجيب دولة الكيان بالخروج من "الأرض الفلسطينية"، بل ربما العكس تماما حدث.

فداخليا، تزداد حركة "الشقاق" اتساعا، بعد عملية تهميش غالبية فصائل منظمة التحرير، وتغييب اللجنة التنفيذية ودورها، واستبدالها بـ "خلية مصغرة" لا تضم سوى ممثلين عن مكتب الرئيس وبعض من فتح، فأصبح القرار الوطني رهن بمقر الرئيس وليس بمقر التنفيذية.

مقابل زيادة "الشقاق الداخلي" ذهب لفتح "طرق التفافية" مع وزراء من حكومة "الإرهاب السياسي" في إسرائيل، وكانت زيارته لمنزل وزير جيش الكيان، مفاجأة سياسية تشير الى أن "أول خيارات الرئيس" توطيد الارتباط وليس فك الارتباط بدولة الاحتلال، ما انعكس سلبا على الداخل الفلسطيني، خاصة بعدما تبين بوضوح أن "المسألة السياسية" لم تكن جزءا من جدول أعمال الزيارة، بل مركزيتها كان "المال مقابل الأمن"، تجسيدا للمعادلة الجديدة حول "تحسين مستوى المعيشة"، التي بدأت حكومة بينيت بتنفيذها توافقا مع الرغبة الأمريكية، في الضفة وقطاع غزة، عبر مسارين مختلفين.

لم يكن بالإمكان، بعد "مكرمة الرئيس عباس" بزيارة غانتس في منزله بضواحي تل أبيب، ان يعيد تهديداته التي أطلقها في الأمم المتحدة، وقبلها لا يمكن ان يبقى مصرا بالذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة دولة الكيان، خاصة بعدما أصبح الأمر ممكنا، بعد بيان النائب العام للمحكمة، بل لن يذهب الى أي شكل من أشكال المساءلة الدولية لإسرائيل في الوقت الراهن.

لا يحتاج الأمر كثيرا من الاجتهاد ليدرك، ان "الطرق الى جنيف لم تعد سالكة" بقرار رئاسي، ربما الى حين، ولكن ذلك الحين قد يطول كثيرا وكثيرا جدا، لكنه بالتأكيد لن يكون في "زمن عام الوعيد الرئاسي".

السؤال الذي يقفز الى الواجهة الآن، هل لا زال الرئيس عباس متمسك بخيار التهديد الذي أطلقه في سبتمبر 2021، أم أنه أوقف قاطرته بحثا عن "خيارات أخرى"، بينها عدم الذهاب الى الصدام المباشر مع دولة الاحتلال، وترك الأمر لـ "الأصدقاء"، أشقاء وغير أشقاء، البحث فيما يمكنه أن يكون تعويضا عن "تهديد سبتمبر"، خاصة بعدما أكد الرئيس "حسن نواياه" بإلغاء عقد المجلس المركزي، الذي كان يفترض أن يضع قواعد لـ الخيارات الأخرى".

كل المؤشرات تؤكد أن "تهديد العام" أصبح جزءا من "أرشيف سياسي" وليس خيار مواجهة سياسي، خاصة بعد بيان المجلس الثوري لحركة فتح (م7) الذي عقد في يناير 2022، الذي تجاهل كليا "وعد الرئيس".

ليت الرئيس عباس يخرج ويعلن دون "لعثمة"، بأن خياره التهديدي تم تأجيله الى حين مناسب في زمن ما...فذلك خيرا له لو أراد بعضا من "احترام أهل البلد" رغم صعوبته عليهم!

ملاحظة: مسلسل نتنياهو لإنقاذ ذاته عبر صفقة ما تؤكد أنه كان فاسدا بامتياز...لكن هل ينجح في الهروب من مصير "البدلة البرتقالية" التي طال انتظارها له...صراحة صارت أمنية 13 مليون فلسطيني!

تنويه خاص: حكومة "الإثنين ونصف" الإسرائيلية أقرت خطة لتغيير معالم وملامح البراق حائطا وساحة لتعزيز "التهويد"...معقول تمر هيك خطة تمس مقدس المقدسات "سكيتي"...!

هل لا زالت إسرائيل تعترف بمنظمة التحرير وتوابع رسالتها...؟!

كتب حسن عصفور/ تتجاهل "الرسمية الفلسطينية"، وكذا غالبية المكونات الفصائلية، أن دولة الكيان لم تبق من اتفاق إعلان المبادئ شيئا يمكن أن يعتد به للمطالبة بتمديد المرحلة الانتقالية، رغم أنها فقدت كل مقوم يمنحها القدرة على

إنتاج نظام شبيه بنظام الكيانية مايو 1994، وما أفرزته من تمديد المرحلة الانتقالية الأول يناير 2006 تحت مسمى الإنتخابات، أنتج بديلا إسرائيليا إنفصاليا بينن جناحي السلطة التي أقيمت، في سياق تنفيذ "الرواية التوراتية"، بأن غزة ملعونة والضفة أو كما يسمونها "يهودا والسامرة" هي قلب دولتهم.

منذ تلك الإنتخابات الفلسطينية "غير الوطنية"، ذهبت دولة الكيان إلى تهويد ما يمكنها تهويده، دون أن ترمي عمليا ورقة الإتفاق الذي تم توقيعه سبتمبر 1993 في واشنطن بحضور عالمي، بين منظمة التحرير وإسرائيل، ودون أن تواجه عمليا بأي فعل فلسطيني معاكس، بل أنها لم تكتف بوقف التعامل مع ما للفلسطينيين من حقوق في الاتفاق، بل ذهبت لترسيخ "التهويد" بشكل سياسي وقانوني، "سكانا ومقيمين وطرقا وقوانين".

ومن بين ما قذفته إسرائيل إلى مكب النفايات، قرب مقر الرئيس محمود عباس المعروف شعبيا باسم "المقاطعة" في رام الله، واحدة من أركان الاتفاق، وهي رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل في 9 سبتمبر 1993، قبل أيام من توقيع الاتفاق رسميا، كشرط للمضي في عملية السلام.

رسالة من اسحق رابين بصفته رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى الرئيس ياسر عرفات رسالة أكد فيها (رداً على خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر (أيلول) 1993، فإنني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني...)

رسائل متبادلة كانت بابا للاعتراف المتبادل، والشرطية واضحة في نصوصها، وليست عملية إملاء من طرف على طرف كما حاولت "أطراف محور الشر السياسي" - أعداء الاتفاق عربا وعجما ويهودا - اعتبارها، فيما كان مضمونها قوة دفع للسير بعملية السلام والذهاب لوضع حل تاريخي للصراع، قبل أن تمتد يد إرهابية يهودية لتغتال رابين الموقع الأول نوفمبر 1995، ثم ذات اليد الإرهابية وإن كان بطريقة مختلفة، امتدت لتغتال الطرف الثاني ياسر عرفات، وأيضا في نوفمبر 2004، وكأن شهر وعد بلفور هو شرطية لاغتيال سياسي.

وبعد انتخاب الرئيس عباس رئيسا للسلطة والمنظمة، بدأت حكومة شارون الإعلان العملي للتخلي عن كل التزام سياسي بالاتفاق، وحصره بالجانب الأمني والإنساني، وبتحول من اتفاق سياسي لحل الصراع إلى بقايا اتفاق لإدارة الوضع الاحتلالي بشكل جديد.

ومن بين أول قضايا الاتفاقات التي تخلى عنها شارون ثم حكومات الكيان المتتالية، سحب الاعتراف بمنظمة التحرير بصفتها ممثل شرعي للشعب الفلسطيني، واستبدلها بالحديث عن "سلطة"، ولم يكن ذلك فقط لمحاصرة تطبيق خروج قوات جيش الاحتلال من الضفة والقدس وفق جدول زمني معترف به، بل أن التنكر لمنظمة التحرير كان تنكرا لجوهر الصراع مع الشعب الفلسطيني، وطنا وشتاتا، بمعنى اسقاط التمثيل لإسقاط حق العودة وحق التمثيل الوطني، وفتح الباب للمشروع التوراتي التهويدي.

ولأن عجلة الاتصالات الرسمية الفلسطينية مع ممثلين عن حكومة الإرهاب السياسي الحاكم في تل أبيب، عادت تشق طريقها، وقبل الحديث عن مفاوضات أو حل ما، مرض أو ممكن أو تابع، على ممثلي السلطة الفلسطينية أرسال رسالة رسمية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى حكومة إسرائيل تستفسر منها عن موقفها من رسائل الاعتراف المتبادلة، وهل لا زالت ملتزمة بها، أم تعتبرها "كادوك سياسي".

السؤال يجب أن يستبق أي اتصال مع تلك الحكومة، لأن ذلك يمثل "طوقا" للمشروع التهويدي من جهة، باعتبار المنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ما يعني التمثيل لأهل الأرض، كما أنه يكشف نواياهم من تشجيع خلق بدائل محلية في الضفة عبر مجمعات مختلفة، أو إبقاء الحكم الانفصالي في قطاع غزة.

ومعها الاستفسار عن مفاوضات الحل الدائم بكل أركانها الخمسة، كونها مرتبطة بمنظمة التحرير وليس بغيرها.

الرسالة الى دولة الكيان مفتاح سياسي لو أرادت الرسمية الفلسطيني ترسيخ مكانتها التمثيلية قبل عقد المركزي، ومنها تستطيع أن ترسم مسارها الاحق في كيفية التعامل مع "الاعتراف المتبادل" فكا أو تواصلا...!

ملاحظة: نكتة بداية العام الجديد بدأها رئيس دولة الكيان بقوله أنه سيزور الإمارات حاملا معه رسالة سلام..صراحة هاي جملة بدوا عليها جائزة نوبل بس للاستهبال السياسي!

تنويه خاص: بالكم لو صارت حرب بين الرووس الكبيرة في عالمنا..مع مين ممكن نكون كفلسطينيه... في ظل انتشار كل شي صار افتراضي فليش ما نسأل هيك سؤال افتراضي...يا خوفي ما "الرسمية" تروح مع أمريكا!

هل هناك "معارضة داخلية فلسطينية"...؟!

كتب حسن عصفور/ وقبل السرحان السياسي الكبير حول السؤال، فالمستهدف منه، ليس المعركة الكبرى ضد العدو المحتل، رغم ضعفها الشديد، واقتصارها على التهديد عالي الصوت قليل الفعل، مع أن ظروفها أفضل كثيرا مما كان في سنوات سابقة، ومحاولة استبدال "الصاروخ الغزي" "لحجر القدس والضفة" ليس الخيار وليس الحل، ولن يقدم فعلا لتغيير المعادلة التهويدية المنطلقة بسرعة لا يعطلها حواجز الردع المطلوبة وطنيا.

السؤال، مركزيا يستهدف الوضع الداخلي الفلسطيني في "جناحي الحالة الانفصالية"، و"بقايا الوطن"، حيث باتت حركة فتح (م7) تفرض هيمنتها الخاصة على مفاصل القائم السياسي (السلطة والحكومة)، دون التوقف عند "شكاوي" كثير من قياداتها بأنها باتت "مخطوفة"، من عدد قليل، فتلك نقيصة تكشف أن الوهن بات جزءا منها.

حركة فتح (م7)، أو أصحاب النفوذ في قرارها، يواصلون مسارهم الخاص، في العلاقة مع سلطات الاحتلال متجاوزين كل القرارات الوطنية التي أقرتها هي مع غيرها، ولم تعد تحسب حسابا لأي جهة فلسطينية، كانت "تحالفها النظري" في منظمة التحرير، او من تلك المتنافرة معها من قوى خارج المنظمة، ولا تقف كثيرا عند "أصوات" تخرج بين حين وآخر لرفض سلوك ما، او موقف ما، يبدأ "ناريا" وينطفئ بذات سرعته البرقية، دون ان يترك أثرا حقيقيا...كما حدث بعد مقتل نزار بنات.

الحديث عن فتح (م7)، وليس السلطة والحكومة، كما هو مشاع، لأنهما عمليا خاضعان لها كليا، ومن معها ليس سوى حالة تجميلية لا أكثر، وكي لا يذهب بعضهم الى "الصراخ" رفضا، فمعيار التأثير لدورهم في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بصفتها "المرجعية العليا" للحكومة وأدواتها، "نظريا"، لا يمكن ان تلمس لها أي أثر مباشر لا على القرار السياسي المفترض انه حقها الأول، ولا متابعة مسار انحرافي في ممارسات تثير الغضب الوطني العام...

وليس زيارة غانتس وتأجيل المركزي آخر النماذج الكاشفة لهوان "تنفيذية المنظمة"، الناقصة أمين سرها وعدد من أعضائها ورئيس صندوق قومي، تحولت موضوعيا منذ زمن الى "ديكور سياسي"، وظيفته المركزية إرهاب القوى المعارضة لحركة فتح، واستخدامها "نقابا" للحديث عن الشرعية التمثيلية الوطنية في مواجهة سلوك من يرى ذاته بات أن يكون بديلا ممكنا.

غياب المعارضة الداخلية السياسية لسلطة فتح (م7)، حكومة وأجهزة وقبلهما الرئاسة التي أصبحت هي صانعة "القرار المركزي" عبر "مجموعة مصغرة جدا"، تتقلص باستمرار، حتى وصلت الى "اثنين ونصف" حول رئيسها، يرسمون يقررون يصنعون كل ما يكون، بلا أي حساب للآخر، أي آخر فصيلا أو تكتل مجتمعي أو مجموعات عشائرية، التي صوتها يعلو عن أصوات القوى المفترض أنها ذات التأثير العام.

وبذات النسق السلوكي، وربما بأكثر عنفا، تدير حركة حماس حكمها الخاص في قطاع غزة، دون أي اعتبار لطرف معارض أو رافض، في المسألة الداخلية، ونجحت بقوة السلاح والتهريب ان تكسر شوكة القوى المنظمة وتعتقل صوتها، ولذا تمكنت من فرض السيطرة المطلقة لسلطة عمليا باتت مطلقة لها وحدها، توافقا مع المثل الشعبي (حماس زي الفريك لا يحب شريك).

غياب المعارضة السياسية – المجتمعية لحكم حماس في قطاع غزة جاء بقوة السلاح، بعد أن حاولت بعض الفئات التعبير عن رفضها لتلك الممارسات، وكان الأبرز بالتأكيد ما عرف شعبيا وسياسيا، باسم حراك "بدنا نعيش"، فكانت القوة الغاشمة سبيلا وحيدا لكسر ظهر القائمين عليه، وترك وحيدا بعد أن وقفت القوى

جميعها متفرجة على الثأر القمعي ممن رفض ممارسة الترهيب ومصادرة الحق الإنساني.

وكان "حراك الاتصالات" آخر تلك النماذج التي تم بترها بالقوة الغاشمة مقابل المال، دون أن تجد من يرفض صفقة مشبوهة بين جهة احتكارية وسلطة محتكرة، ولا يوجد سرا كبيرا فيما حدث، فممثل الجهة الاحتكارية قائدا أمنيا كبيرا في الحركة المحتكرة للحكم.

ومن طرائف موقف طرفي الحكم في "بقايا الوطن"، استخدامهما للاحتلال غطاءا لمواجهة أي معارض لسلوكهما، بل أن حماس تذهب لاعتبار أن حكومتها "حكم مقاومة"، ما يعني "قدسية وطنية" لا يحق لأي كان المساس بها، ومن يتجرأ يصبح ضمن "دائرة الشبهة الوطنية"...رغم أن الفساد مثلا والتمييز ومنع المعارضة الاجتماعية ليس جزءا من سلوك مقاومة في شيء بل عكسها، هي الخدمة الأفضل للعدو القومي...!

باختصار، مع غياب المعارضة الداخلية لسلوك سلطتي الانفصال لن يكون هناك "مقاومة حقيقية"، لا وطنيا ولا مجتمعيا، بعيدا عن كل ادعاء بغير ذلك، لتبرير "العجز والسلوك"!

ملاحظة: أمريكا مع كل حالة اعدام تقوم بها سلطات الاحتلال لفلسطيني حامل جنسيتها، تتساءل بكل "لطف وحنية" عما حدث...ذات الإدارة تقيم الدنيا ولا تقعدها مع مقتل مستوطن إرهابي...الحقارة السياسية جين استعماري!

تنويه خاص: معركة النقب تكشف أن "الفئة الضالة وطنيا" تحاول نقل المعركة من مواجهة المغتصب اللي بات "حليفها"، الى من حمل راية الدفاع عن الأرض..انحطاط نادر ولكنه ليس مفاجئ لمن هم على شاكلتهم...!

هل هناك رؤية سياسية فلسطينية..أم شعارات بديلة!

كتب حسن عصفور/ تتبادل الحركة الفلسطينية، حكما وفصائل، الحديث كثيرا عن الأهداف السياسية التي تبحث تحقيقها، بعضها يبدأ من وقف الاستيطان

وبعضها لا يقبل بأقل من تحرير فلسطين التاريخية من رأس الناقورة حتى رفح ومن البحر "الحي" الى البحر الميت...

وفي محطات مختلفة، كان هناك برنامج سياسي يتضمن خليطا من المواقف والأهداف، ومطالبات وفقا للفصيل أو المرحلة، كما حدث أن حددت منظمة التحرير برامجا سياسية متحركة، فيما ذهبت السلطة الى التكيف مع قرارات تتفاعل معها، وسجلت كثير منها كـ "قرارات" أبرزها للمجلس المركزي عام 2015، تكرر جزء منها في لقاء بيروت/ رام الله الافتراضي سبتمبر 2020 وبيان الفصائل في القاهرة فبراير 2021.

ودون السؤال، ماذا تم تنفيذه من تلك القرارات أم لم ينفذ، وأسبابه سواء العجز وعدم القدرة، أو الخوف من دفع ثمن مواجهة مع دولة الكيان، فما هو واضح أنه حتى تاريخه، لا تزال الرؤية السياسية الفلسطينية الشمولية غائبة، ولا تزال مستبدلة بقرارات وشعارات، سواء كانت صحيحة أم ملتبسة، أم ذهبت عن الواقع والإمكانية.

فيما دولة الكيان، تعمل بأسرع من "بلدة التفكير" الفصائلي، في تطبيق مشروعها التهويدي في الضفة والقدس، مع نجاحها بشكل غير متوقع في فصل قطاع غزة موضوعيا، وقبل الذهاب الى عقد "المركزي" القادم، رغم كل الشكوك القانونية التي ستحيطه، والكثير من الأسئلة الدستورية، التي يجب الحديث عنها، فما يجب أن يكون أساسيا للنقاش ما قبل الذهاب، الرؤية السياسية كاملة الأركان، بعيدا عن الصياغات الشعارية أو الالتباسية السائدة.

منطلق تلك الرؤية يجب تحديده من تعريف المرحلة التي تعيشها الحالة الكيانية الفلسطينية، هل لا تزال مرحلة انتقالية تخضع لقانون اتفاق فقد ظله السياسي منذ زمن بعيد، أي الاستمرار بواقع السلطة القائم رغم انهاء دولة الكيان جوهر الاتفاق الذي حكم التأسيس، والمساس بـ " وحدة أرض الضفة وقطاع غزة"، وولايتها الفلسطينية وفقا للمادة الرابعة من اتفاق إعلان المبادئ عام 1993، الى جانب ما يتعلق بقضايا الحل الدائم، ومنها القدس والمستوطنات وكذا تعريف الحدود، التي كان مفترض عدم القيام بأي نشاطات أو أفعال تمس بها ما قبل الانتهاء التفاوضي.

وفي ذات المسألة الانتقالية، هل المطالبة بإجراء انتخابات لتلك السلطة القاصرة وطنيا وسياسيا، يمثل خدمة للخلاص أم للاستمرار في البعد الانتقالي، ما يخدم جوهريا المشروع التهويدي النقيض لمشروع الفلسطيني الغائب عمليا، مسألة ليست شكلية كما تدعي بعض الأطراف، سواء كانت مدركة لخطورة ما تطالب، أم رغبة في تغيير ما نتاج قهر سياسي ديمقراطي.

وفي سياق البعد الالتفافي، يتم التعامل مع قضية الانتقال من مرحلة السلطة الى الدولة وفقا لقرار 19/ 67 لعام 2012، وتكتفي الحركة الرسمية (حكما وفصائل) وكذا مؤسسات منظمة التحرير، برفع الشعار دون أدنى آلية محددة، لا زمنا ولا مضمونا لتحقيقه.

وعند تناول مسألة الدولة يشار الى فك الارتباط مع دولة الاحتلال، بعيدا عن وضع تصور شمولي لكيفية ذلك، وهل هو فك كلي أم جزئي، وهل يشمل ما بعد الدولة أم ما قبلها، وهل هناك بدائل محددة لمعنى فك الارتباط، فيما لو كان الاقتصاد جزء منه.

ولا يغيب موضوع العلاقة السياسية مع دولة الكيان، وكيفية صياغة مسألة الاعتراف المتبادل لو لم يتم التفاوض على قضية اللاجئين، والاتفاق على "حل عادل" أو بالأدق "حل مرض"، فالعدالة لن تكون موضوعيا في تلك القضية.

والغائب الأبرز عند الحديث عن الدولة الفلسطينية، تعريف هويتها، هل هي دولة لكل مواطنيها أم لكل فلسطيني، الفرق جوهري بين الأمرين، وما هو الوضع المستقبلي لمنظمة التحرير بعدها، هل ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب، أم سيتم بحث دورها ووظيفتها ومكانتها باعتبار أن دولة فلسطين هي الممثل الرسمي المعترف به...

الى جانب أسئلة تفصيلية عديدة يجب أن تتضمنها أي رؤية في حال صياغتها، تتعلق بطبيعة نظام الحكم القائم، والقانون الأساسي (الدستور)، والموقف من الأجنحة العسكرية، وهل لها مكانة خاصة في ظل بعض المواقف التي لا تعترف سوى بتحرير كل فلسطين، ام سيتم التعامل معها خارج القانون.

أمر بات ضروريا للنقاش الوطني، الرؤية الفلسطينية السياسية الشاملة التي يجب أن تكون..هل ذلك ممكن لمغادرة طريق الخلط بين نريد كل شي أم نستمر دون معرفة أي شيء...!

ملاحظة: كما اليوم غادرنا القائد الوطني الكبير والانسان المميز جورج حبش..كما فارق المكان الجغرافي المناضل التاريخي بهجت أبو غربية...اسماء أقوى من أن تصبح ذكرى لأنها من صنع الحدث الوطني والثوري..سلاما لروحهما ولكل صانعي ثورة المجد المعاصر!

تنويه خاص: دولة الكيان بدأت عمليا في رحلة الخلاص من "الخان الأحمر" في القدس..مخطط بناء بديل كي لا تبدو انها مارست تطهيرا عرقيا..معقول حكومة بقايا الضفة تنتبه وتزعل أم حركة الاتصالات نحو تل أبيب بتمنع الزعل..!

يناير من رمز "انطلاقة الثورة" الى رمز "النكبة الثالثة"!

كتب حسن عصفور/ تلازمت حركة الاحتفال الفلسطيني منذ يناير 1965، بانطلاقة عام ميلادي جديد وانطلاقة الثورة المعاصرة، ثنائية الفرح والكفاح وجدت ذاتها حاضرة، لتكون مشهدا فريدا للفلسطيني، الشعب والقضية دون غيره من شعوب الأرض.

"ثنائية الفرح والثورة"، لم تستمر كما كان يراد لها، حيث دخل عنصر تشويهي تم فرضه قسرا على المشهد الفلسطيني، عندما أجبرت أمريكا ودول أوربية الرسمية الفلسطينية بالذهاب الى تجديد المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي وفق "رؤية شارون"، ومنع التطور الذي كان يجب أن يكمل مسار "الخيار العرفاتي" نحو الخلاص من سلطة الاحتلال.

المؤامرة الأمريكية، التي أطلقها جورج بوش الابن فبراير2002 للخلاص من الزعيم المؤسس للكيانية الفلسطينية، لم تقف عند اغتيال ياسر عرفات، فكان لا بد من الذهاب لاغتيال "الكيانية الوطنية النامية"، كونها العقبة الكبرى أمام مشروع التهويد العام.

لم يجد بوش الابن، سلاحا ساما لاستكمال ما قد بدأ فعله التنفيذي يونيو 2002 ثم نوفمبر 2004، سوى "الديمقراطية"، غلافا لفرض مشروع شارون بعد الخروج من قطاع غزة، فلجأ الى "مناورة الانتخابات الثانية" للحكم الذاتي، لم يتركوا للرئيس المنتخب حديثا لرئاسة السلطة سوى عام واحد، يلملم بعضا من مشهد تدميري شامل لكل مقومات السلطة، مؤسسات وأجهزة، وحصار مالي فريد، استخدمت سلاحا لمنع رفض "القرار الأمريكي".

ضعف موقف الرئيس عباس أمام "الطاغوت الأمريكي" وكذا الشاروني الإسرائيلي لفرض "انتخابات" يدرك كل طفل فلسطيني أنها ستكون "كارثة سياسية" بالمعنى العام والخاص، لم يملك قوة رفض ما فرض عليه، لاعتبارات متعددة التكوين، فاستسلم لهم ولمخططهم.

وبدون أي مقدمات أعلنت حركة حماس موافقتها للمشاركة في الانتخابات التشريعية الجديدة، بناء على وساطة قطرية لتمرير رغبة أمريكية – إسرائيلية لأهمية مشاركة الحركة فيها، دون أن تضع أي شرط مسبق مثلا للخروج من "اتفاق إعلان المبادئ – اتفاق أوسلو"، كما ادعت عام 1996 وهددت بالقتل كل من يشارك من أعضائها في تلك الانتخابات، فيما ذهبت الى دخول الثانية بعدما انتهكت دولة الكيان جوهر الاتفاق الموقع، ولم تبق منه سوى ما يخدم مشروعها التهويدي – الأمني.

مفاجأة دخول حماس انتخابات ضمن "المقاس الأمريكي – الإسرائيلي" في إطار "خطة شارون"، مثل الخطوة الأولى التي أريد لها أن تكون لتنفيذ اغتيال البعد الكياني الاستقلالي الفلسطيني، وزرع بذرة البعد الانفصالي، والذي لم يتأخر كثيرا، زمنا، ففتح الباب سريعا لحركة انقلاب يونيو 2007، بعدما حققت حماس فوزا لم يكن ضمن الحسابات في الانتخابات البرلمانية، وشكلت حكومتها دون أي شرط أمريكي – إسرائيلي – عباسي عليها، في مفارقة سياسية نادرة، فلم يطلب منها أي التزام، كما بدأ يطلب منها بعدما حققت المراد منها.

رسميا يمكن اعتبار 25 يناير 2006 يوم وضع حجر الأساس لـ" النكبة الفلسطينية الثالثة"، التي أنتجت الانقسام الرسمي يونيو 2007 حتى وصل موضوعيا الى بعد انفصالي سياسي وجغرافي، وفتح قاطرة التهويد بشكل شمولي

في الضفة والقدس، ودفع مشروع الكيانية الوطنية الفلسطينية الى الوراء، مستبدلها بـ "نتوء كياني في قطاع غزة" وتشكيل "جزر من المحميات" في الضفة وبعض أطراف القدس، تبقى السيادة العليا لدولة الكيان.

ومن طرائف المشهد القائم أن طرفي "النكبة الثالثة" يحاولان ممارسة التضليل الى الحد الأقصى، وكأن الواقع حالة "اجتهادية" يمكن لها أن تنتهي بلقاء بين هذا وذاك، والحقيقة أن كل اللقاءات لن تنهي واقع النكبة الثالثة، ما دام الطرفين بلا رادع وطني تأثيري عام، وغياب مركز الثقل الشعبي الوطني خارج "ثنائية التضليل" السائدة، والتي تمثل "بيضة الانفصال الذهبية"، وفقا لما قاله قادة دولة الكيان، ولذا ستحرص عليها حرصها على "مشروعها التهويدي".

لا مواجهة حقيقية لمشروع العدو دون مواجهة أدوات "النكبة الثالثة"..وغيره سيسير التهويد الى أقصاه حتى يحدث "انطلاقة ينايرية" كما كانت 1965 لتكنس منتجات يناير 2006.

ملاحظة: بشكل غريب ومستفز للذات العربية..تقدم صحيفة سعودية تنشر باللغة لإنجليزية على توظيف "حاخام يهودي" كمحرر رئيسي بها...كان لنا أن نحترم قرارها لوكان هذا رافض للاحتلال والتطهير العرقي والعنصرية...الانحطاط بات قاطرة...البصق لا يكفي هؤلاء!

تنويه خاص: قصة موت الطالب سليم النواتي بسبب اهمال طبي، أثار كل الناس في بقايا الوطن عدا مؤسسة الرئيس محمود عباس وحكومته ووزيرة صحته..معقول تجاهلهم بصفته من غزة..يا عارنا بكم!